

تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن

مقدمة

يلاحظ المتابع لتاريخ تطور علم السياسة أن الطابع الفلسفي قد طغى بشكل كبير على دراسة السياسة منذ العصور الكلاسيكية وحتى بداية العصور الحديثة، حيث كان ينظر للسياسة طوال تلك الفترة على أنها حقل معياري وأخلاقي، وبالتالي كانت في أوقات كثيرة فرعاً للفلسفة الأخلاقية. وكما هو حال معظم الفكر ما قبل الحديث لم تعر السياسة اهتماماً كبيراً بالمسائل الإمبريقية حيث أنصب معظم اهتمام المفكرين السياسيين على ما ينبغي أن يكون بدلاً مما هو كائن، وكان من أهم المواضيع التي حظيت باهتمامهم تلك المتعلقة بطبيعة الدولة المثالية، والعلاقة المناسبة بين الأهداف الإنسانية الروحية والزمينية، والغايات المطلقة للحياة السياسية، وطبيعة الإنسان كحيوان سياسي.

ومع ذلك، فقد كان هناك دائماً من شذ عن الاتجاه السائد ونذكر هنا على سبيل المثال كل من أرسطو وابن خلدون وميكافيلي الذين اشتهروا بدراساتهم الدقيقة للعملية السياسية الواقعية. إلا أن مجال علم السياسة لم يتسع بشكل كبير خارج حدود الإطار الفلسفي إلا منذ وقت قريب. ويعود أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التوسع إلى ظهور المدارس الفكرية القانونية-المؤسسية والتاريخية خلال القرون الثلاثة الماضية حيث أضافت هذه المدارس ثراء المنظورات القضائية والتطورية إلى التقليد الفلسفي للبحث السياسي. وبدأ حقل السياسة في دراسة الدول من خلال قوانينها العامة، وأطرها الدستورية وبنائها الرسمية فضلاً عن الاهتمام بتطورها المؤسساتي ومحاولة فهم التجارب التاريخية الفريدة لكل دولة.

وبالرغم من ذلك، فقد كانت هذه التغييرات محدودة نسبياً عند مقارنتها بالتحول الكبير الذي طرأ على دراسة السياسة منذ القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني منه. حيث بدأ علماء السياسة، تحت تأثير الثورة العلمية وعلى ضوء نجاحها المذهل في العلوم الطبيعية، يحلمون بتحقيق اختراق في العلوم الاجتماعية، مماثل لذلك الذي أحدثته ثورة نيوتن في الفيزياء، لكي يحررهم من سيطرة التقليد السائد في الحقل آنذاك الذي كان بنظرهم مغلقاً ومفتقراً للصرامة العلمية. ومع أن مثل هذا الحلم كان حاضراً منذ بدايات القرن التاسع عشر متمثلاً في كتابات (أوجست كونت ودوركهايم) الوضعية إلا أن مشروع إعادة صياغة علم السياسة امبريقياً وعلمياً لم ينطلق بقوة كافية إلا في منتصف القرن العشرين المنصرم مع ما أصبح يعرف في أوساط العلم "بالثورة السلوكية".

وبالرغم من بداياته القوية واجه ذلك المشروع تحديات كبيرة بعد مرور أربعة عقود على انطلاقه، وهي إن لم تكن نجحت في القضاء عليه فقد أفقدته بريقه وتألقه بالتأكيد. لكن بغض النظر عن مستقبل الطموحات العلمية في دراسة السياسة إلا أن الطاقة الأكاديمية التي أطلقتها الثورة السلوكية كانت هائلة حيث ازدهرت اقترابات جديدة واكتشفت طرق جديدة للبحث وانتشرت مناهج وطرق غير مألوفة سابقاً. بل إن معظم اقترابات دراسة السياسة التي لا تزال معنا حتى اليوم مثل الوظيفية، والنظريات السبرنطيقية، والتحليل النسقي، ونظريات المباريات، والاقترابات النفسية وغيرها، قد تمت صياغتها خلال فترة العشرين سنة من خمسينات وحتى سبعينات القرن العشرين المنصرم.

وفي هذا السياق يشار إلى أن ذروة الجدل في علم السياسة حول التوجه السلوكي قد تزامنت مع أعلى درجات الاحتفائية التي تمتع بها صدور كتاب توماس كون Thomas Kuhn "بنية الثورات العلمية" "The Structure of Scientific Revolutions" في 1962م الذي تحدى فيه عدداً من الأفكار المسلّم بها على نطاق

واسع فيما يتعلق بطبيعة المجال العلمي؛ وكان من المتعذر تجنب حقيقة أن توماس كون فضلاً عن عدد آخر ممن سبقه في مجال فلسفة العلم سيصبحون منخرطين وبقوة في الصراع حول السلوكية. حيث كانت هناك نزعة واضحة لدى أنصار التوجه السلوكي في علم السياسة لتوظيف "نموذج توماس كون" للثورات العلمية لتفسير تاريخ الحقل ولوصف الممارسة البحثية فيه. وتم التعبير عن هذه النزعة بشكل أكثر وضوحاً خلال ستينيات القرن العشرين المنصرم من خلال الخطابات الرئاسية للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية التي ألقاها كل من ديفيد ترومان (1965) (وجبرائيل الموند (1966) حيث بدأ توظيف مفهوم توماس كون عن النموذج المعرفي في النقاش العام حول تطور الحقل وصعود التوجه السلوكي.

وتحاول هذه الدراسة أن تتابع بالتحليل والنقد التطورات التي مر بها حقل علم السياسة خلال الخمسين سنة الماضية منذ صعود نجم التوجه السلوكي وحتى الآن انطلاقاً من منظور توماس كون لتطور العلم بهدف معرفة ما إذا كانت الثورة السلوكية والتحويلات الأخرى التي أعقبتها تمثل ثورة حقيقية بمعايير توماس كون، وما إذا كان نموده قابلاً للتطبيق على تاريخ تطور علم السياسة أو العلوم الاجتماعية عموماً، وما إذا كان هناك بناءات وتحويلات نموذجية في علم السياسة يمكن منطقياً مقارنتها بما رآه توماس كون متجسداً في تاريخ العلوم الطبيعية إي ثورات نظرية أساسية تشكل نماذج معرفية جديدة؟

توماس كون والنموذج المعرفي لتطور العلم

لكي نقدر جيداً تحدي كون المثير للتقاليد السائدة في فلسفة العلم فيجب أولاً أن نلقي بعض الضوء على نظرة توماس كون لتطور العلم التي حاول فيها أن يربط

بين تاريخ العلم وفلسفته وولفت الانتباه إلى الصعوبات الجمة التي تواجه المبدعين من المنظرين والباحثين إن هم أرادوا تجاوز التوجه العلمي السائد. وثانيا ماذا يمكن أن تقدمه لنا تلك النظرة في مجال التحليل النقدي للموقف السلوكي الذي هيمن على مجال البحث والتنظير في علم السياسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين والذي وبرغم إخفاقه والهجوم المتواصل عليه لا يزال يحظى بأتباع كثير إلى اليوم. وبعد ذلك سنصبح في وضع أفضل يتيح لنا تقويم تأثير تحدي توماس كون واستكشاف تبعاته على حاضر و مستقبل علم السياسة.

كيف يتطور العلم؟ حتى وقت قريب كان مؤرخو العلم يعتقدون أن العلم يتطور بشكل تراكمي مستمر ومتصاعد. فالعلماء يصوغون النظريات ثم يثبتونها أو ينفونها بناء على الاختبار التجريبي لتنبؤاتها المشتقة من النظريات ذاتها. وللقيام بهذه المهمة يحتكم العلماء إلى إجراءات علمية تحدد ضوابط الأمانة الفكرية، والنقد المنظم، والموضوعية (Zanden, 1988: 40). إي أن العلم يعتبر مؤسسة عقلانية منطقية وتقدمية. فعندما تخفق نظريات قديمة تصاغ أخرى جديدة ويتم تبنيها لقدرتها التفسيرية الأقوى. وبقيت هذه النظرة شائعة حتى جاء توماس كون لينسف ذلك الاعتقاد من خلال تأكيده- في كتاب "بنية الثورات العلمية"- على أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي Paradigm الذي عنى به كون تقليدا متماسكا للقوانين العلمية، والنظريات، والفرضيات والمقاييس والمفاهيم والمناهج والممارسات التي تشكل اقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقل معرفيا ما(كون، 1992، ص.200).

لقد وجد توماس كون، بخبرته، أن جماعات العلم الطبيعي كانت أقل مشاكسة واختلافا من جماعات العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بتحديد كل من المشاكل الهامة في الحقل والمنهجية الملائمة للبحث. إن هذه المحاولة لتفسير هذا الاختلاف هي التي قادت إلى فكرة النموذج المعرفي ومزاعمه بشأن التغيير العلمي الثوري. ولكن

برغم استنتاجه أن العلوم الاجتماعية لم تكن عرضة لمثل تلك الدوغماتيات المهيمنة، إلا أنه لاحظ أن كل من تاريخ العلم والمعارف الشخصية جعلته يشك في أن الممارسين للعلوم الطبيعية يمتلكون إجابات أكثر تماسكا وثباتا لمثل تلك التساؤلات من نظرائهم في العلوم الاجتماعية (كون، 1992، ص.22). ولذلك يؤكد توماس كون أن سوسولوجية العلوم الطبيعية وليس موضوع اهتمامها هو الذي حول تلك العلوم إلى نماذج معرفية، لكنه يزعم بأن الجدل حول ما إذا كان هناك بناءات وتحولات مشابهة في العلوم الاجتماعية أم لا لم يحسم بعد.

ويؤكد توماس كون أن النماذج المعرفية تقوم بدور حاسم في تطور العلم وأنه بدون نموذج معرفي موجه سيجد الباحثون صعوبة في تحديد المشاكل المهمة في حقلمهم ومعرفة أفضل السبل لحلها. فالنموذج المعرفي هو الذي يحدد ماذا ندرس، وما هي الأسئلة التي ينبغي أن توجه وكيف تصاغ وما هي الإجراءات المتبعة في تفسير نتائج البحث؟ (كون، 1992، ص. 153).

وفي هذا السياق، يشير إلى أنه خلال فترة "العلم العادي" - التي يعني بها توماس كون الفترة التي يهيمن فيها نموذج معرفي معين- يكون لدى العلماء والمفكرين فكرة واضحة جدا عن حلول المشاكل التي يواجهونها، إلا أنه وبالتدرج تبرز مشاكل عديدة تستعصي على الحل. وعندما يتعاضم عدد هذه المشاكل يدخل العلم في مرحلة الأزمة التي يظهر فيها التحدي للنموذج المهيمن واضحا وخاصة عندما يدرك جماعة العلماء أن النموذج القائم عاجز عن حل المشاكل القائمة. وتنفرج هذه الأزمة عندما يبرز نموذج جديد من خلال ثورة علمية تحدث قطيعة معرفية مع النموذج المعرفي القديم وتعيد تنظيم رؤيتنا بطريقة لا نعد نرى معها العالم بالطرق القديمة (كون، 1992، ص.134). وهذا ما حدث مثلا مع نموذج بطليموس الفلكي الذي كان يقوم على أساس مركزية الأرض للنظام الشمسي والذي بقي مهيمنا على علم الفلك خلال العصور الوسطى برغم أن إخفاقاته، كما يزعم

كون، كانت واضحة لكل من يريد أن يراها إلا أن رد الفعل المؤلف لتلك الإخفاقات كان العمل على تحسين التعديلات والتصحيحات بدلاً من تخيل طرق بديلة لرؤية السماء حتى مجيء الفلكي البولندي كوبرنيكوس (1473م-1543م).

ويمضي توماس قائلًا أن اعتبارات التدبر كان ينبغي أن تقود كوبرنيكوس لتخصيص مواهبه البارزة لتنقيح وتحسين النسق القائم بدلاً من الاندفاع بقوة إلى أرض مجهولة لم يكن لديه عنها إلا تصورات الخيالية، إلا أنه لم يفعل ذلك. حيث لم يجر أي تحسينات على النظرة القائلة بمركزية الأرض من خلال الاستجابة للمشاكل المحددة والنتائج المتناقضة التي واجهتها تلك النظرة، ولم تكف نظراته الجديدة للفلك القائمة على مركزية الشمس بتجاوز خطاب بطليموس من خلال تطهيره من أخطائه وإنما كانت بداية جديدة وقطیعة واضحة، وإعادة ترتيب مثيرة وشاملة لكل ما كان معروفاً سابقاً، ففي ومضة إلهام تأملي تم اختراع مصطلحات خطاب فلكي جديد (كون، 1992، ص. ص. 178-179).

لكن كيف يمكن تفسير التأثير الذي تركته فكرة كوبرنيكوس عن السماوات على الممارسين الآخرين وهي التي كانت تفتقد لأي أساس للملاحظة أو البرهان. وما هو أكثر أهمية أن قبولها تطلب نبذ الإطار الراسخ للمعرفة المترجمة- الذي كان كثيراً منه لا زال عملياً - الذي قدمه الفلك البطلمي. وإذا كانت الثورات العلمية تبدأ فقط بافتراضات غير مدعومة بالأدلة فكيف يمكننا أن نحدث أي تقدم في المجتمع العلمي؟

بشكل أساسي، يقول كون، من خلال إشعال خيال الجيل الشاب من الباحثين المتحمسين للأمل بفكرة جديدة والذين يصبحون متيقظين من خلال إمكانيتها المستقبلية لاستبدال المؤلف والعادي بمغامرة الكشف. وهذه الموجة من التوقعات المنعشة تنتشر بسرعة في أوساط أعضاء الحقل الجدد، لأن قابلية هؤلاء الخاصة لإغراء المغامرة الفكرية ليست صعبة مقارنة بزملائهم الأقدمين الذين قد قضاوا

أجزاء هامة من حياتهم للعمل مع مفاهيم وافتراضات محددة، مما يجعلهم غير مسلمين بذلك نسبياً، فضلاً عن أن لديهم اهتماماتهم القائمة. فهذا ماكسي بلانك يشير في أسى إلى أن "الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر عن طريق إقناع خصومها وجعلهم يرون الضوء، بل أنها تنتصر لأن خصومها قضاوا ووافتهم المنية، وشب جيل جديد على ألفة معها" (نقلا عن كون ص.ص 213-214). أي أن الأسباب الرئيسية لنجاح الثورات العلمية تقع خارج نطاق العلم وأن تلك الأسباب أكثر قابلية للشرح والتفسير بمعايير المجتمع العلمي الاجتماعي والنفسي منها بمنطق الكشف العلمي (كون، 1992، ص. ص: 139-141).

ومن المثير أن توماس كون يؤكد أن الجدل بين وجهات النظر القديمة والجديدة حول العالم هو عديم الجدوى حيث لا يمكن حسمه من خلال التوجه إلى "الحقائق" لأنه لا يمكن تحديد ما سيعتبر حقيقة، كما أن الأهمية النسبية لهذه الحقائق مهما كانت هي ذاتها موضوعاً خلافياً. ولذلك فإن انتصار وجهة النظر الجديدة لا يعود إلى قوة حجتها وإنما إلى توقعات الحياة الأكبر لدى مؤيديها. فعندما تموت وجهة النظر القديمة مع جيل العلماء الأكبر سناً يبدأ المنظور الجديد عملية التمكن والاستقرار في الروتين العلمي ويتحول ما كان فرضاً ثورياً إلى روتين. أي أنه مهما كانت لحظات النشوء مبهجة فإن الأفكار التي ألهمتها يجب أن تتحجر لتصبح تقليداً حاكماً لكي يمكن للنشاط العلمي أن يصبح مرتباً ومستقراً (كون، 1992، ص.ص 214-215، ص.ص 221-222).

وفي هذا السياق يؤكد توماس كون أن هناك اختلافات حادة بين العلم الثوري أو الاستثنائي والعلم الذي أصبح روتيناً، فالأول يعتد فقط بالمحيط الخارجي لخيال العالم والباحث بينما يكون الثاني مقيداً بشدة بالمبدأ التسلطي والإجراءات الإجبارية. وللمفارقة فإن خصائص الثاني وليس الأول هي المحبذة والمرغوبة حقيقة للتقدم العلمي (كون، ص.ص 229).

فبدون توفر إجماع واسع حول ما هي سبل ممارسة النشاط العلمي وبدون اتفاق أساسي ومبدئي حول ما نريده من المعرفة وبدون مفهوم مشترك للحكم على ما هو حسن وما هو قبيح وبدون - ربما فوق كل شيء - رؤية مقبولة حول شكل العالم وما هي الطريقة المقبولة لبحثنا، فإن الحقل العلمي لن يكون ممكناً. فالعلم هو نشاط منظم ومثل كل النشاطات المنظمة يتطلب بناءات سلطوية ومعايير ضابطة لترتيب وتنظيم عمله. وعندما لا توجد مثل تلك البناءات والمعايير فإن العلم يمكن أن يستمتع بمناقشة عامة للتنازلات المتبادلة بدون قواعد وبديهات أو مقاييس ضابطة، ويمكن أيضاً أن يشهد فترة من الإبداعية اللا مسؤولة - وهي ما أطلق عليها كون "العلم الاستثنائي" - لكنه لن يزدهر أو يتطور إطلاقاً.

وبعكس "العلم الاستثنائي" يؤكد توماس كون أهمية تلك الفترات المتسمة بما سماه "العلم العادي أو المتعارف عليه". وهذه أوقات أو فترات تحكمها حكمة "الكتاب المدرسي"، حيث يتم التعليم وفقاً لمبادئ مقبولة عالمياً يجب على العالم الفلكي أو الإحيائي أو السياسي أو النفسي الناشئ أن يعرفها لكي يصبح محترفاً. كما تحكم تلك المبادئ مهمة تقرير ما هي مشاريع البحث التي تمول، وما الأبحاث التي تنتشر، ومن هو المتقدم الذي سيمنح الوظيفة طبقاً للإجماع السائد لما يعتبر إنجازاً علمياً أهلاً للمكافأة. ويطلق توماس كون على هذا الإجماع السلطوي - فيما يتعلق بطبيعة العلم، والعالم الذي يصفه، وأهدافه، وطرقه، وموضوعه المناسب - مصطلح "Paradigm" "النموذج المعرفي". ولذا يعتبر توفر نموذج معرفي مهيم شرطاً للعلم العادي، كما أن العلم العادي يعتبر شرطاً للتطور العلمي (كون، 1992، ص 153-154).

ونظراً لأن النماذج المعرفية تحدد بشدة ما هو مقبول علمياً فإنها تؤسس لغة مشتركة ومعايير مشتركة كما أنها تشجع أيضاً التركيز المشترك على مشاكل محددة تحظى باتفاق على أهمية إيجاد حلول لها. وبالتالي، فإن كل النشاط العلمي المثمر

حقاً يجب أن يتم ضمن حدود النموذج السائد مما يجعل الفرضيات التي تخالف افتراضاته تستبعد بطبيعتها. وكل هذا يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن اعتقادنا العلمية الأكثر أهمية وأساسية لا يمكن دحضها بواسطة مجرد دليل، وهذا يعني بشكل أساسي أن النموذج المعرفي للعالم أو الباحث هو فوق الدحض.

ولذا فإن توماس كون يعتقد أنه لا يمكن قط قلب نموذج معرفي إلا عندما يأخذ نموذج معرفي آخر مكانه، لأن الأدلة يجب أن تقوم وفقاً لافتراضات وإجراءات النموذج المعرفي المهيمن في الوقت الحاضر، ويجب أن يصاغ أي تحد للنموذج ذاته وفقاً لمعايير ذلك النموذج المعرفي و إلا فإنه سيتم تجاهله. وبوضوح فإنه إذا كان النموذج المعرفي السائد هو الذي يحدد منذ البداية ما هو مقبول، فليس هناك من فرصة كافية للتحديات.

وإذا لم يكن ممكناً دحض النماذج المعرفية إلا أنه يمكن مع ذلك استبدالها. إلا أن الاستبدال لا يشتق من عملية المحاولة والخطأ المستندة إلى برهان نقدي وإنما يمثل، كما يزعم توماس كون، انقطاعاً عن الماضي، إعادة توجيه متنامية وهائلة للبداهيات والأهداف. ومن الواضح في هذه الحالة أنه لم يتم دحض النماذج المعرفية المستبدلة بقدر ما تم الاستيلاء عليها وإهمالها. وليس من الصعب الشعور بالتناقض الموجود في هذه التأكيدات الصارمة. فعندما يكون الدحض ممكناً (في افتراضات من الدرجة الثانية) فإنه يكون أقل أهمية نقدية وعندما يكون الافتراض ذا أهمية نقدية فإن الدحض يكون مستحيلاً.

ولذا يرى كون، أن دحض افتراضات النموذج المعرفي يجعل التقدم العلمي غير ممكن، لأن العلم يتطلب ثباتاً على الأقل فيما يتعلق بافتراضاته الأساسية. وأن العلم يزدهر فقط عندما تصبح تلك المعتقدات الأساسية غير قابلة للنقاش أو عرضة للهجوم، وعندما تقتصر جهود "العلماء العاديون" حصراً على "أحاجي" الترتيب الثاني التي ينشئها النموذج المعرفي. ومن ثم يمكن الزعم بأن "جمهورية العلم" لا

تزدهر إلا عندما ينظر إلى الحقيقة من خلال فئات غير قابلة للنقاش، وعندما تصبح مبادئ العالم الأولى حقائق وعندما يكون التقليد المؤلف ملزماً وعالمياً.

التوجه السلوكي في علم السياسة

بحلول ستينيات القرن العشرين المنصرم، بدأ واضحاً أن السلوكية لم تعد مجرد أقلية تناضل ضد التقليد المهيمن على حقل السياسة آنذاك بل كانت طبقاً لروبرت دال ، أحد أبرز منظري المدرسة السلوكية، تمثل بالفعل ثورة ناجحة، وفقاً لنموذج توماس كون للثورات العلمية، حيث استطاعت الفوز بتعاطف الكادر الشاب والمتحمس من علماء الحقل، وأنها أصبحت في طريقها لخلق أجندة جديدة لعلم السياسة. ووصل الأمر بروبرت دال إلى التنبؤ بأن السلوكية ستتمو لتصبح مألوفة جداً وموضع إجماع جديد وبأنها لن تبقى مجرد اقتراب خاص. فالسلوكية كما أشار روبرت دال (1961) "ستختفي تدريجياً... أعني فقط أنها سوف تزول ببطء كنمط متميز، لأنها ستصبح ، بل أنها قد أصبحت بالفعل، جزءاً من البناء الأساسي للحقل. فالنمط السلوكي لن يختفي لأنه قد أخفق وإنما سيختفي لأنه قد نجح" (Dahl, 1961:770).

لقد جاء ظهور النموذج السلوكي كما يؤكد شيلكوت Chilcote كحركة احتجاجية من قبل بعض علماء السياسة ضد إخفاق النموذج التقليدي القانوني غير المقارن الذي كان في معظمه وصفيًا وذا أفق ضيق وانحصر اهتمامه في دراسة الجوانب الشكلية والقانونية للحكومات فضلاً عن التركيز على وجود علاقة متبادلة بين الحقائق والقيم (Chilcote, 1981:56). وقد اكتسب التوجه السلوكي حضوراً وشعبية كبيرة في علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية برغم أن جذوره تعود إلى عشرينيات القرن الماضي متمثلة في كتابات وأعمال علماء سياسة بارزين من أمثال تشارلز ماريام وهارولد لازويل وغيرهما (انظر خصوصاً Merriam, 1962). حيث كان ماريام واحداً من أبرز المندفعين نحو توجيه علم

السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس مؤكدا على فائدة النظر إلى السلوك الفعلي للأفراد والجماعات الناشطين سياسيا بدلا من التركيز فقط على تحليل القواعد الشكلية والقانونية التي يفترض أن يخضع لها أولئك الأفراد والجماعات (Sibley, 1974:3). أي أن عالم السياسة السلوكي ينبغي أن يهتم بالبحث عن المصادر غير الرسمية والشكلية للقوة والسلطة والتي تنبع من التشعبات الاقتصادية والأخلاقية والعلاقات الاجتماعية فضلا عن اهتمامه ببناء نظريات علمية تربط حقل السياسة بحقول المعرفة الأخرى (Dahl,1969:118-119).

وجاءت الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من آثار لتمهد الطريق لمرحلة تحول حاسمة في تطور حقل السياسة كما يشير نصر عارف " أخرجت النموذج المعرفي التقليدي تماما من ساحة البحث الأكاديمي، وأتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وأصبح من المنطقي القول بحدوث ثورة سلوكية" (عارف، 2002، ص248). ويعود السبب في ازدهار النموذج المعرفي السلوكي لعلم السياسة في تلك الفترة كما يقول روبرت دال Dahl (1961) إلى ثلاثة عوامل رئيسة على الأقل. أولا: توفر مصادر تمويل ضخمة من قبل مؤسسات بارزة مثل كارنيجي وروكفلر وفورد وغيرها لتشجيع إجراء دراسات تجريبية في العلوم الاجتماعية بهدف إحداث تغيير اجتماعي باتجاه الليبرالية الرأسمالية ليس في الدول الغربية فقط وإنما في دول العالم الثالث أيضا. ثانيا: توفر وسائل جديدة وإمكانيات منهجية واعدة أمكن استخدامها في البحث السياسي بعد أن تم تطويرها بشكل مستقل عن علم السياسة. ومن تلك الوسائل الجديدة استطلاعات الرأي العام والدراسة المسحية بالإضافة إلى التطور المذهل في ميدان الإحصاء الرياضي والتقدم في تقنية الحاسوب. ثالثا: الأثر الكبير للتراث الوضعي المنطقي، التي تؤكد ضرورة فصل القيم عن العلم، وكتابات ماكس فيبر التي حملها إلى

الولايات المتحدة مجموعة من العلماء الأوربيين اللاجئين الهاربين من جحيم الحرب في أوربا (Dahl, 1961:768-771).

ويشير ايزاك (1969) Isaak إلى أن هناك تحت المظلة "السلوكية" اتجاهين واسعين على الأقل هدف أحدهما إلى التأكيد على الموضوع أو المحتوى ، بينما ركز الآخر على الأسلوب أو المنهجية (Isaak,1969:35-41). فقد أكد الاتجاه الأول، الذي منح الحركة اسمها، وذلك من خلال التركيز على سلوك الفاعلين السياسيين إي دراسة النشاط السياسي بدلا من المؤسسات، على أن اهتمام السياسة الرئيس ليس في دراسة البناءات الشكلية كالمؤسسات ، والدساتير، والهيئات التشريعية بل في التركيز على السلوك الفعلي للناس في الحياة العامة سواء حدث هذا السلوك ضمن البناءات السياسية الشكلية أم خارجها. حيث يرى هذا الاتجاه أنه برغم أهمية المؤسسات في العملية السياسية إلا أنها وحدها لا تمثل المضمون الحقيقي للسياسة بل إن النشاط ضمن تلك المؤسسات والسلوك حولها هو ما ينبغي أن يمثل الاتجاه الرئيس لعالم السياسة. ومع أن هذا الاتجاه لا يرفض تماما الإقترابات التقليدية السابقة حيث يرى أن عالم السياسة السلوكي يمكن أن يستخدم المعلومات التاريخية عند الحاجة، ويبقى مهتما بالجوانب القانونية للنظم السياسية ولا يزال يعي أهمية المؤسسات إلا أن اهتمامه الرئيس هو السلوك. فالتاريخ بعد كل شيء ليس إلا سلوكا إنسانيا، كما أن الناس هم الذين يصنعون القوانين ويتبعونها وحتى يتجاوزونها، وأخيرا والأكثر أهمية فإن المؤسسات ليست سوى توليفة من الأنماط السلوكية (Isaak,1969:37).

ومع ذلك، فإن هناك وجهتي نظر متباينة بين علماء السياسة بشكل عام حول مدى أهمية سلوك كل من الأفراد والجماعات. فهناك أولا أولئك الذين يبدو أنهم يمثلون معظم التوجه السلوكي والذين يرون أن الجماعات لا تعني شيئا أكثر من مجموع أعضائها الأفراد، أي أنه ليس هناك خصائص بارزة للجماعة لا يمكن أن

تنطبق على أفرادها. أما علماء السياسة الآخرون فيؤكدون بأن هناك سمات خاصة بالجماعة لا يمكن أن تنطبق على أفرادها ومن ثم فإن الجماعات هي أكثر من مجرد مجموع أفرادها. ويمثل هذا التوجه تقليدا مهما في التحليل التاريخي والاجتماعي كما كان له تأثير على عدد من علماء السياسة. وكما يبدو فإن معظم السلوكيين يتبنون الموقف الفردي الذي يؤكد على أهمية السلوك الفردي واعتباره اللبنة الأساسية في بناء علم السياسة، ولذا يبدو أن هناك تلازما بين السلوكية والفردية. (pp.37-38).

أما الاتجاه الثاني في السلوكية، والذي وإن كان وثيق الصلة بالأول إلا أنه مع ذلك حظي بدرجة من الأهمية استحق معها اعتبارا خاصا، فقد هدف إلى تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال تشجيع طلاب السياسة على توظيف المنهجية العلمية الطبيعية واعتبار السلوكية مرادفا للطريقة العلمية للسياسة. حيث كان هناك اقتناع صريح بدرجة أو بأخرى بالمنهجية العلمية التجريبية التي يمكن أن تتدرج من فكرة ضيقة للعلم (بمعنى أي شيء نسقي وتجريبي) وصولا إلى مجموعة متكاملة من الافتراضات والمبادئ العلمية. وطبقا لهذا الاتجاه أضحت السلوكية شعارا للحركة العلمية في علم السياسة التي تتلخص أهدافها في تطوير تعميمات تجريبية ونظرية نسقية واستخدام كل ذلك في تفسير الظاهرة السياسية (Dahl, 1960:98).

كذلك أمل هذا الاتجاه إلى التوصل إلى إلغاء الحواجز التي تفصل العلوم الاجتماعية عن بعضها انطلاقا من القاعدة المنهجية التي يطلقون عليها "وحدة العلوم الاجتماعية" والتي تعني ببساطة أن العلوم الاجتماعية جميعها تدرس الشيء نفسه- سلوك الأفراد أو مجموعة من الأفراد. فبرغم أن علماء السياسة يدرسون ما يسمونه السلوك السياسي، والاقتصاديون يدرسون السلوك الاقتصادي، وعلماء النفس السلوك النفسي - وهذه هي القاعدة التي بنيت عليها الحدود الفاصلة بين

الحقول الاجتماعية- إلا أن الملاحظات الأساسية لأي علم اجتماعي هي نفسها. ولذلك فإن العلوم الاجتماعية بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه موحدة بالنظر إلى اهتمامها المشترك بالسلوك، فضلا عن أنها متحدة في الأسس المنهجية – فكل العلوم الاجتماعية أو طبيعية- تفترض نفس الافتراضات وتتبع نفس المبادئ. ولهذه الوحدة نتائج هامة بالنسبة لعالم السياسة السلوكي لأنها تتيح له وبشكل مشروع استخدام المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها في محاولته شرح وتفسير الظاهرة السياسية(Isaak, 1969:40).

أما على المستوى الفلسفي فقد تبنت السلوكية عددا من الافتراضات النقدية فيما يتعلق بطبيعة العلم. فقد رفضت الزعم الذي أثاره عدد كبير من النقاد بأن العلوم الاجتماعية فريدة في متطلباتها المنهجية وأنها تتضمن أدوات ومهارات معرفية وإجراءات عملية مختلفة عن تلك السائدة في العلوم الطبيعية. وأصر السلوكيون على أن هناك طريقا واحدا فقط للعلم وان الحديث عن وضع خاص فيما يتعلق بعلم السلوك الإنساني يعني في الواقع تجاهل مكانته العلمية.

فالحقيقة ، كما تزعم السلوكية، يمكن إدراكها فقط من خلال خصوصيتها أي في مظاهرها الفعلية المحددة ولذلك فهي تحصر ما يمكن أن يمثل معرفة في العبارات الاستقرائية، الكمية، القابلة للتحقق، والمحددة، بينما ترفض كل العبارات التي تستند على أسس أخرى باعتبارها لا تستند على أدلة أو ذاتية أو حتى عديمة المعنى. وأكثر تلك العبارات رفضا من قبل التوجه السلوكي تلك التي تدعي استنادها على الحكمة أو الاستبصار أو الحدس(غيث، 1993، ص 35-36). ولذا تصر السلوكية على أن الروحانيات والأساطير والغيبيات التي ترفض أن تحول نفسها إلى تجارب راسخة وتصر على أنها أكثر من مجموع عناصرها المكونة وترفض الخضوع للمجال العلمي الصارم إنما تبقى نفسها خارج إطار الخطاب العلمي القابل للتحقق.

وتؤكد الاقترابات السلوكية على أهمية التحليل الامبريقي بل إن عددا من علماء السياسة يؤكدون أن السلوكية في الواقع مرادفة إلى حد كبير للأمبريقية. ومع أن الاتجاه التقليدي لعلم السياسة كان امبريقيا فيما يتعلق بوصف الظاهرة السياسية محل الدراسة إلا أن السلوكيين أكثر هوسا في التفاصيل وأكثر صرامة في أمبريقيتهم ولذا فهم يفضلون في الغالب استخدام نماذج التحليل الإحصائية والحسابية والاقتصادية لأنها تسمح بقدر من التحليل الامبريقي الدقيق للظاهرة السياسية. ونظرا لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية تميل إلى رفض التحليل التاريخي لأنها ترى من غير المنطقي البحث في الماضي عن (تفسيرات ورؤى وأفكار حول شئون السياسة) عندما تكون الملاحظة الطريق الأكثر اعتمادا للوصول إلى المعرفة. كذلك يتناقض التوجه السلوكي تجاه تحليل ما هو (ملاحظ) مع التوجه الذي يهتم بما ينبغي أن يكون. بل أن أحد السمات الرئيسية للسلوكية يتمثل في رفضها للمسائل المعيارية (القيمية) المرتبطة بالتوجه التقليدي لعلم السياسة.

وقد لخص أحد المنتمين لهذا التوجه وهو ديفيد إيستن النموذج السلوكي في ثماني خصائص رئيسة هي:

1- الانتظام (Regularities). حيث هناك تماثل يمكن اكتشافه في السلوك السياسي. ويمكن التعبير عن هذه الانتظامية من خلال تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية.

2- التحقق أو التأكد (Verification). فلا بد أن تكون صدقية تلك التعميمات قابلة للاختبار.

3- طرائق البحث (Techniques). لا يمكن التسليم تماما بوسائل جمع وتفسير المعلومات إذ أنها لا تخلو من مشاكل وتحتاج إلى فحصها بدقة وتنقيتها حتى يمكننا إيجاد وسائل صارمة لملاحظة وتسجيل وتحليل السلوك.

4- القياس الكمي (*Quantification*). تتطلب الدقة في تسجيل البيانات وإعلان النتائج قياساً وتقديراً كمياً ليس من أجل القياس لذاته وإنما فقط عندما يكون ممكناً وذا صلة ومعنى على ضوء الأهداف الأخرى.

5- القيم (*Values*). يتضمن التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي نوعين مختلفين من الافتراضات ولذا ينبغي التمييز بينهما في التحليل من أجل الوضوح. ومع ذلك ليس محظوراً على دارس السلوك السياسي التأكيد على افتراضات أي منهما منعزلة أو مجتمعة طالما يمكنه تمييز كل منهما عن الآخر.

6- التناسق والتراتبية (*Systematization*). ينبغي أن يكون البحث متناسقاً أي أنه يجب أن تبدو النظرية والبحث كأجزاء مترابطة لكيان معرفي متماسك ومنتظم. فالبحث الذي لا يسترشد بنظرية يمكن أن يكون تافهاً وكذلك النظرية التي لا تدعمها معلومات.

7- العلم الصرف (*Pure Science*). أن تطبيق المعرفة يمثل جزءاً من الفهم النظري بنفس القدر الذي نجده في المؤسسة العلمية. إلا أن فهم وتفسير السلوك السياسي منطقياً يسبق ويقدم الأسس لجهود توظيف المعرفة السياسية لحل المشاكل العملية الملحة في المجتمع.

8- التكامل (*Integration*). نظراً لأن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الحالة الإنسانية بكاملها فإن تجاهل البحث السياسي لنتائج الحقول الأخرى يمكن أن يضعف مصداقيته ويقوض تعميم نتائجه. وعليه فإن تسابق العلوم الاجتماعية نحو تأكيد استقلالها يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم العلم نفسه (Easton, 1967:7).

نقد التوجه السلوكي

لقد تحقق تنبؤ روبرت دال في جزء منه بالفعل حيث تحولت السلوكية إلى توجه رئيس – بل إن البعض أصر على أنها التوجه الرئيس- في علم السياسة. إلا أن توقعه بأنها ستصبح النموذج المهيمن غير المنازع لم يتحقق بعد ولا يبدو أنه سيتحقق، إذ إنه وبعد فترة ليست طويلة من توقعات روبرت دال تلك بدأ هذا التوجه يواجه منعطفا حادا نحو الأسوأ وأصبح موضوعا لانتقادات لاذعة وحادة فاقت حدتها وكثرتها تلك الموجهة لأي اقتراب آخر. ولم تقتصر الانتقادات على النقد المعتاد للمنهجية الجديدة بل أنها كانت في جزء منها ذات بعد سياسي خاصة وأن البيئة التي برزت فيها تلك الانتقادات في الولايات المتحدة كانت مشحونة بأحداث حاسمة مثل الثورة الطلابية، ومعارضة التورط الأمريكي في فيتنام، واحتجاجات السود في الستينات. وقد تغلغت الخلافات الفكرية لتلك الفترة المضطربة عميقا في حقل السياسة وخلقت مجموعة من الأولويات البحثية والقيمية التي كان من الصعب توافقها مع النموذج السلوكي وتركت بصمة واضحة على جيل من العلماء الذين يشكلون اليوم العمود الفقري لحقل علم السياسة في الولايات المتحدة.

ومن أبرز الانتقادات التي وجهت للمنظور السلوكي لعلم السياسة تلك التي تضمنتها مقالة كريستيان باي Christian Bay المعنونة "السياسة والسياسة الزائفة" "Politics and Pseudo Politics". وتركز محور الانتقاد الرئيس في دراسة باي تلك في أن السلوكية كانت تطرح الأسئلة الخطأ أو أنها ربما كانت تسأل بعض الأسئلة المشروعة لكنها تجاهلت الأسئلة الأكثر أهمية، لأن السلوكيين، كما يزعم، أرادوا التوصل إلى الصرامة العلمية على حساب استثناء معظم جسد وروح السياسة. فروبرت دال مثلا تحدث عن السياسة على أنها "أنماط العلاقات الإنسانية التي تتضمن بشكل كبير القوة والسلطة" وهذا لا غبار عليه، كما يقول باي، لكن السلوكية فشلت فيما لم تستطع استيعابه وهو غاية النشاط السياسي، فلا ينبغي أن

تقتصر السياسة على القوة والسلطة بل ينبغي أن تهتم ببعض جوانب الرفاه الإنساني أو الصالح العام(Bay,1965:40).

كذلك لم تقتصر حدود البحث السلوكي على السلوك الملاحظ فقط- متجاهلا بذلك الأهداف الأخلاقية ووجهات النظر الإنسانية التي تثري الحياة السياسية- بل إنها افتقرت أيضا للمعايير التي تحكم البحث الأمبريقي نفسه. فعندما نستثني المواصفات غير القابلة للتجربة التي توجه النشاط السياسي تجاه أهداف إنسانية فكيف يمكننا إذن الحكم بأن بحثنا يعالج مواضيع هامة أم هامشية؟ ولذلك تساءل باي ، بتهكم، "السنا نتنازل عن كل الأهمية السياسية لعلنا إذا رفضنا دراسة مجال الاهتمامات المعيارية وركزنا حصرا على ما يحدث بالفعل ضمن إطار علاقات القوة؟"(Bay,1965:41).

وبينما يعتبر السلوكيون ماهرين في التعامل مع مسائل السياسة بمعايير التكلفة، والاقتصاد، والبدائل وغيرها، إلا أنهم يرفضون تحدي تقييم الأهداف التي توجه تلك المعايير لتحقيقها، ولذلك فهم مهتمون بالعقلانية الشكلية للوسائل بينما يرفضون مواجهة العقلانية الأساسية للغايات. أنهم يرفضون باستمرار، كما يزعم باي، "كمبدأ منهجي التفكير مليا في الاختيارات والقيم السياسية التي تشكل جوهر ما يدرسون ويفضلون بدلا من ذلك التركيز على ما هو حاضر ، فوري، وفي متناول اليد" (Bay,1965:40). ومع ذلك، فإن تجاهل التوجه السلوكي للتحليل المعياري لم يمنع استغلال أعماله لإغراض معيارية. فقد تم توظيف الأعمال البحثية لهذا التوجه خلال الستينات، كما يقول باي، "لتبرير الأهداف غير العقلانية للتعصب الأعمى في السياسة الداخلية [الأمريكية] أو الشوفينية المتطرفة وجنون العظمة والمقاومة بفرصنا للبقاء في السياسة الخارجية"(Bay,1965:41). ونظرا لأن أبحاثهم كانت تتم في ظل فراغ قيمي فإن قيم الآخرين – وعادة ما تكون القيم المهيمنة في المجتمع- ستسرع لملء ذلك الفراغ. والنتيجة، كما يؤكد باي، "لن

تؤدي إلى علم سياسة محايد وإنما علم سياسة غير مكترث بالتفضيلات القيمية التي تحدد أنشطته" (Bay,1965:45).

وأتهم باي التوجه السلوكي "بالنفاق" عندما يدّعي أنصاره الحياد القيمي الصارم في نفس الوقت الذي يبذون فيه التزاما بارزا بالقيم الليبرالية- التعددية- الفردية- الديمقراطية وخاصة تلك السائدة في الدول الأنجلوأمركية، وعندما ينظرون لأنفسهم كأبطال للديموقراطية الليبرالية ويكتبون بإيجابية عن الديمقراطية باعتبارها أكثر الترتيبات السياسية إقناعا. إي أنهم يسمحون لأنفسهم، كما يقول باي، بطرح أحكام قيمية ولكن فقط عندما تكون غامضة أو غير محددة. إنهم يؤكدون على الديمقراطية الليبرالية بكل الوسائل الممكنة لكنهم يخفون في الإفصاح عن أو تبرير المبادئ القيمية التي تستند عليها (Bay,1965:42). وختم باي مقالته بالدعوة إلى علم سياسة إنساني يضع وبدون استحياء هدف تحقيق الاحتياجات الإنسانية في قلب اهتماماته (Bay,1965:50-51).

كذلك اتهم التوجه السلوكي من قبل آخرين بأنه يميل إلى تبرير حالة اللا مساواة الصارخة في المجتمع الأمريكي من خلال التأكيد على مساهمة تلك الحالة في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي. فقد خلصت عدة دراسات سلوكية ومن بينها دراسة ديفيد ريكي (Ricci, 1984) إلى أن الأغنياء أكثر ميلا للمشاركة في السياسة ودعم القيم الديمقراطية من الطبقات الفقيرة في المجتمع. وبالمقابل أظهرت تلك الدراسات أن للفقراء والأقل تعليما والأقل إطلاعا ميولا أكبر نحو التسلطية وغير مبالين بالديموقراطية. وبناء على نتائج تلك الدراسات توصل عدد من السلوكيين إلى خلاصة لافتة: فنظرا لأن النخب أكثر ميلا لدعم القيم الديمقراطية فإن القوة غير العادية التي يستحوذون عليها يمكن تبريرها بل تحبيذها. كما لا يخفي أولئك سرورهم لأن الفقراء وهم الأقل احتمالا لدعم العملية الديمقراطية هم أيضا الأقل احتمالا للانخراط فيها.

أما ليو سترأوس (1962) Leo Strauss فقد مهد لانتقاداته للتوجه السلوكي بالتمييز بين ما سماه "علم السياسة القديم" - الذي يغطي فترة تمتد إلى الوراء حتى الفلسفة الإغريقية وقدم، بنظره، للتراث الفكري الغربي إضافات هامة في المجال السياسي من خلال إسهامات عدد من المفكرين البارزين- و"علم السياسة الجديد" الذي مثله التوجه السلوكي (Strauss, 1962:305-327). وبناء على ذلك يؤكد "أن علم السياسة القديم قد عالج الخاصية الأساسية لكل المواقف السياسية وبالتالي فليس هناك سبب مقنع لتجاوز ذلك من قبل علم السياسة الجديد" (Strauss, (p.313. فسترأوس كان يرى بوضوح أن علم السياسة السلوكي الجديد يعتبر أقل شأنًا وأهمية من علم السياسة القديم. وقد تركز نقد سترأوس بشكل رئيس على المزاعم المنهجية للتوجه السلوكي وخاصة افتراضهم وجود "الملاحظ المحايد" الذي ينظر للإنسان، بزعمه، "كنظرة المهندس للمواد اللازمة لبناء الجسور" (Strauss, (1962:310. وهذا الموقف يمنع علماء السياسة حتى من مجرد التفكير في أهمية الصالح العام أو الفضيلة أو القيم التي تسهم في توفير حياة عامة جيدة.

كذلك يؤكد سترأوس أن محاولة الفصل بين الحقيقة والقيمة في التوجه السلوكي والاعتماد على الأولى وتجاهل الثانية هي التي أدت إلى نشوء النسبية التي تمثل تهديدا للديموقراطية الصحيحة. "فمن خلال تأكيد مساواة كل القيم، وتجاهل حقيقة أن هناك أشياء ذات قيمة عليا وأخرى أقل قيمة فضلا عن تجاهل حقيقة أن هناك فرقا جوهريا بين الناس والبهائم، فإن علم السياسة الجديد يسهم بدون قصد في انتصار القذارة" (Strauss, 1962:326). ومع ذلك لاحظ سترأوس أنه وبرغم ادعاء علماء السياسة الجدد بأن تحليلاتهم كانت موضوعية ومحايدة قيميا إلا أن عملهم كان منحازا بشكل صارخ لافتراضات وقيم الديموقراطية الليبرالية. فضلا عن أن مناهج السلوكيين قد قيدت ممارستها بالزمان والمكان الذي يعيشون ويقومون بأبحاثهم فيه. ومن ثم أكد أنه لا يستطيع تصور قدرة علم السياسة السلوكي الممارس

في الولايات المتحدة على أن يضع وبشكل مشروع مزاعم لها طابع العمومية والعالمية في نتائجها أو مفاهيمها. ولا يزال أنصار شتراوس يؤكدون أن علم السياسة القديم يعطينا استبصارا عن حقائق السياسة أكثر مما نجده في الدراسات المسحية المعتمدة على الأطر الإحصائية فضلا عن استمرارهم في التأكيد على الأهمية الحاسمة للقيم في التحليل السياسي.

وتعتبر دراسة ديفيد ريكي (1984) David Ricci واحدة من أهم المعالجات النقدية لعلم السياسة السلوكي. فقد تتبع ريكي تطور علم السياسة كحقل معرفي في الولايات المتحدة منذ القرن الثامن عشر وصولا إلى ثمانينات القرن العشرين الماضي وتركز معظم تحليله على القوة التنظيمية في أوساط الحقل التي يعتقد بأنها انحرفت بمسار دراسة السياسة بعيدا عن الارتباط بالأحداث الحقيقية. وأشار إلى أن عددا من الناشطين المحترفين من ذوي الاختصاصات المتداخلة قد دعموا التوجه "الوصفي الأمبريقي" للمدرسة السلوكية. حيث طور أولئك المهتمين بقولبة هوية الحقل وإفراغه من مضمونه والباحثين عن الزعامة كادرا من الزملاء والأتباع الذين سيطروا على التعيينات في الجامعات الرائدة وعملوا "كحرس للبوابة" من خلال تحكمهم في فرص النشر في المجالات الرئيسية للتخصص (Ricci,1984:220-226).

وأنقد ريكي بوجه خاص اللغة الاصطلاحية- التي أورد نماذج منها- التي أشاعتها تلك المحاولات الإحترافية في حقل السياسة. وأكد أنه يتم غالبا تبرير صياغة واستخدام تلك المفردات المعقدة في الحقل على أنها ضرورة للدقة في النقاش برغم أن الحقائق السياسية كانت بعيدة عن التعريف الدقيق. وخلص ريكي إلى القول بأن اللجوء إلى اللغة الاصطلاحية لم تجعل قراءة عدد من المقالات الأكاديمية مستحيلا فقط بل أنها أسهمت أيضا في تعزيز مواقع العلماء المنتفذين واستبعاد أولئك الذين لم يستطيعوا فهم ما تعنيه تلك المصطلحات. ويرجع ريكي

السبب في ذلك إلى أن "الأفراد يميلون للتخصص وبناء سمعتهم الاحترافية ، جزئياً على الأقل، على أساس التظاهر بالتمكن من شيء لا يستطيع غيرهم الإلمام به بنجاح" (Ricci,1984:225)، ويبدو واضحاً أن استخدام التوجه السلوكي لغة مفرطة في تعقيدها ورطانتها قد أثر سلباً على علم السياسة.

كذلك انتقد ريكي علماء السياسة ذوي التوجه السلوكي لإخفاقهم في اكتشاف أو صياغة "قوانين" للسلوك السياسي، وأكد أنهم لم ينتجوا أي شيء يقترب من التفسيرات العالمية للسلوك السياسي الذي يسمح بأي تنبؤ موثوق. وفي محاولة للتغيم على ذلك الإخفاق لجأ السلوكيون، كما يؤكد ريكي، إلى وسائل مختلفة للمراوغة لتجنب مواجهة تبعات تقصيرهم في هذا المجال من بينها الزعم بأنه لم يتم جمع معلومات كافية لجعل التوقع ممكناً. أما الوسيلة الأخرى فتمثلت في الزعم بأن المعرفة تتقدم بخطوات تراكمية صغيرة وأن التعميمات القابلة للاستخدام ستظهر في نهاية الأمر. وهذا ما يفسر اختتام الأبحاث السلوكية، غالباً، بعبارات تشير إلى أن نتائجها مبدئية أو أنها مجرد دلالات للطريق تجاه مجالات بحثية مستقبلية.

وأصر ريكي على أن "الوصفية التجريبية كاستراتيجية للبحث تعتبر غير متوازنة بشكل مأساوي" (Ricci,1984:294)، فبرغم أن علماء السياسة السلوكيين قد طوروا وسائل جمع معلومات فعالة وأدوات تحليلية مدهشة في صرامتها إلا أن هذا التوجه لم يستطع أن يوفر للمواطنين الأمريكيين الانسجام العام والرفاه ولذا كان للسلوكيين، بنظر ريكي، تأثيراً مدمراً على الحياة العامة الأمريكية لأنهم دمروا وبشكل منظم المثل والمعتقدات التي توحد الناس لدعم حكوماتهم دون أن يوفرُوا البدائل (Ricci,1984:294).

وختم ريكي دراسته النقدية تلك بالتأكيد على أن المعوقات التنظيمية التي وضعها التوجه السلوكي ضمن علم السياسة جعلت من الصعب على طلاب

التخصص الذين يتبنون أهمية القيم الأخلاقية والمبادئ الأخرى في الحياة السياسية اكتساب مكانة مرموقة ضمن المهنة. ففي الماضي حافظت، ما سماها ريكي "الكليات الخفية" Invisible Colleges، على نقاء الحقل كما كانوا يريدون من خلال سيطرة شبكات العلماء في الحقل على القنوات الموصلة إلى المجالات الرصينة فضلا عن تأثيرهم الكبير على أقسام الدراسات العليا الشهيرة. ولم يكن أمام علماء السياسة الطموحين الراغبين في تسلق سلم الاحترافية إلا القبول والتسليم بالتقليد المهيمن الذي كان يراه ريكي موهنا للحياة السياسية الديمقراطية.

ومن جانبه نظر سيدلمان (1985) Seidelman لعلم السياسة السلوكي "كتقليد ثالث" في الثقافة الأمريكية ووضعه في منطقة وسط بين التقليديين المتنافسين: المؤسساتي، الذي ركز على أهمية البناء الحكومي والحاجة إلى المحافظة على السلطة والانضباط بواسطة الحكومة، والديموقراطي الثوري الذي تحدى السلطة وطالب بدور أكبر للشعب في السياسة. أما هذا التقليد الثالث الذي تبناه عدد من القيادات الفكرية في حقل علم السياسة فقد حاول إنشاء قالب علمي لدراسة السياسة بهدف تمكين الإصلاح الديموقراطي الليبرالي من خلال المعرفة المكتسبة من البحث الامبريقي (Seidelman, 1985).

وأكد سيدلمان أن هذا التقليد وبرغم دعمه من قبل علماء سياسة بارزين قد أدى إلى الإحباط والغموض في الحقل بعد أن وجد علماء السياسة السلوكيون أنفسهم إما أدوات للمصالح المتجذرة أو أنهم ببساطة قد عزلوا أو تم تجاهلهم من قبل الممسكين بالقوة السياسية. كما أدى عدم الاكتراث بنتائج البحث في علم السياسة عبر السنين إلى ازدهار الدعوات إلى مزيد من الاحترافية وهو ما أدى بدوره إلى عزل علماء السياسة بدرجة أكبر عن الواقع السياسي.

ومن اللافت للنظر أن سيدلمان قد توصل إلى نتائج شبيهة جدا بتلك التي توصل إليها ريكي حيث اتفق معه في أن ممارسي التوجه السلوكي "التقليد الثالث"

قد فرضوا انتظاماً خانقاً على الحقل. وصرح قائلاً: "لقد فرضت الاحترافية في أمريكا تناغماً كاذباً على مفكري العلوم الاجتماعية في نفس الوقت تقريباً الذي كان المجتمع يشهد تنوعاً سياسياً" (Seidelman, 1985:225)، وبدلاً من تجسير الفجوة بين الإصلاحات الديمقراطية المدعومة من علماء التوجه السلوكي والقوى الاجتماعية الممثلة بالرأي العام فإن علماء الحقل قد رفضوا التعرف على الاحتياجات والمعتقدات الأصيلة. "وتاريخياً فإن احترافية علم السياسة، كما يقول سيدلمان، قد حُجبت وعتمت فقط على الخلافات الأساسية في الحياة العامة الأمريكية لأنها نظرت للأفراد كموضوع للدراسة أو مجرد عملاء لأبوية سياسية حانية" (Seidelman, 1985:241).

ولذلك يمكن النظر إلى الثورة السلوكية من خلال عيون توماس كون بطريقتين مختلفتين جداً. فالسلوكية كانت في المقام الأول محاولة نشطة من قبل الكادر الشاب والطموح من العلماء لإحكام القبضة حول نموذج معرفي معين وتحويله إلى تقليد ملزم لعلم السياسة. فالسلوكية - من منظور توماس كون - لا تمثل تقدماً على نماذج معرفية سابقة بقدر ما تمثل نقطة حشد مهمة لإعادة تنظيم الحقل. ومع ذلك فإنها في حماسها التنظيمية قد خلقت الشروط للاستقرار والتقدم. وفي هذا السياق فإن نجاح السلوكيين في إزاحة الاقتراب القانوني المؤسسي الأقدم وأمانهم ورغبتهم في فرض المنهجية التجريبية الجديدة، وسيطرتهم التدريجية على مؤسسات الحقل وإصداراته (وكثيراً منها أوضحت في مقالة روبرت دال "الاقتراب السلوكي في علم السياسة" (The Behavioral Approach in Political Science) كل ذلك يتبع نموذج كون للثورة العلمية بشكل دقيق. وحالما يستبدل النموذج المعرفي الصاعد حديثاً تقليد ما قبل السلوكية بنظام صلب، قسري، وعالمي من الافتراضات، والمنهجية والأهداف (وهو ما لم يحدث بعد) فإنه يحقق وعده في فرض النظام والترتيب الذي يمثل شرطاً ضرورياً لمؤسسة علمية مزدهرة.

ولكن من منظور آخر لكون، فإن الموقف السلوكي لا يستطيع أن يصمد أمام التحليل الدقيق. فعلى سبيل المثال لم يكن ممكناً الدفاع عن الاعتقاد بأن التجريبية وفرت مساراً داخلياً للحقيقة. فالحقيقة يمكن الوصول إليها فقط من خلال إطارات تحليلية محددة، ولرؤيتها مطلقاً يتطلب اختيار منظور محدد يستطيع الباحث من خلاله أن يضع ملاحظاته. وبالطبع فإن ما يراه أحدنا يعتمد على أين يقف. إن الفكرة "التي تزعمها السلوكيون المتشددون" القائلة بأن علماء السياسة يستطيعون تجاوز الإطار الفكري الذي كانوا جزءاً منه، وملاحظة "المعلومات الأولية" التي يواجهونها بنزاهة والتوصل إلى نتائج علمية غير متأثرة بالتوقعات، والافتراضات، والمصالح المفروضة من قبل النموذج المعرفي المهيمن قد تلقت ضربة قاسية من قبل رؤية توماس كون للنشاط العلمي.

وللمفارقة فقد كان هذا هو المصير المحتوم الذي فاجأ السلوكية فالنموذج المعرفي السلوكي لم يكن بالطبع قابلاً للدحض ولا يزال في الوقت الحاضر يستأثر بقطاع كبير من التابعين المتحمسين، إلا أن الآثار المترابطة لحرب فيتنام، وثورة السود، والثورة الطلابية، خلال ستينات القرن العشرين المنصرم، ومجموعة عوامل اجتماعية وتاريخية أخرى برزت في الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها جعلته منعزلاً اجتماعياً. كما أن طبيعته غير الملزمة ايديولوجياً جعلته غير مرغوب لدى جيل جديد من العلماء يرى أن علم السياسة يتطلب شخصية أكثر إنسانية والتزاماً مما كان متوافراً في التوجه السلوكي. ولذا فقد تم تحدي السلوكية ليس فقط بسبب إخفاقات معينة تسببت فيها وإنما لأن وجهة نظر أخرى أكثر جاذبية لما ينبغي أن يكون عليه البحث السياسي قد ناضلت ضد هيمنتها.

لقد تم تتبع انتقادات محددة ذات قوة كبيرة أظهرت نقاط الضعف في التوجه السلوكي – وهي نقاط اضطر حتى السلوكيون للاعتراف بها. فقد انتقد كل من Bachrach and Baratz في مقالتهما المعنونة "وجها القوة" Two Faces of

Power التوجه السلوكي بشدة متهمينه بعدم الكفاءة لتركيزه حصراً على السلوك السياسي العلني (Bachrach & Baratz:1967:947-52). ولا زال المخلصون لنموذج توماس كون يميلون للنظر إلى هذه المزاعم على أنها ذكية ومقنعة مع أنها لم تكن السبب المباشر للانسحاب من السلوكية بقدر ما كانت المزاعم الواضحة والمبررة التي قدمها المتحررون من الوهم السلوكي لتبرير تخليهم عن توجه لم يعد يحمل أي اهتمام أخلاقي أو فكري بالنسبة لهم.

وبرغم حدة وقسوة الانتقادات التي وجهت لعلم السياسة خلال العقدين الماضيين وتسببها في إثارة قدر كبير من الجدل في أروقة الحقل إلا أنها مع ذلك قد أثمرت بعض التغييرات المحبذة ومنها الاعتراف بحالة التشتت التي آل إليها الحقل وضرورة إعادة النظر في كثير من مسلمات علم السياسة السلوكي.

فهذا ليندبلوم (Lindblom 1982) أحد أبرز علماء التوجه السلوكي في تقييمه لحالة الحقل يعتقد بأن علم السياسة يعاني من ثلاثة إخفاقات رئيسة هي:

أولاً: أن علم السياسة لم يحدد إطلاقاً ماذا ينبغي دراسته بدقة لأنه أفرط في التركيز على سؤال "كيف ندرس؟" فيما يتعلق بالمنهجية والتقنيات الإجرائية وتجاهل في المقابل سؤال "ماذا ندرس؟" أو أجاب عنه بطريقة مرتجلة بمعايير ماذا يمكن دراسته من خلال المناهج المتوفرة لدينا. وكانت النتيجة أن عدد من المسائل الهامشية قد استقطبت قدراً غير عادي من الانتباه بينما تركت عدة أسئلة مهمة بدون اهتمام (Lindblom 1982:15).

ثانياً: اتخذ ليندبلوم موقفاً غامضاً متشائماً جداً فيما يتعلق بادعاءات علم السياسة العلمية. حيث أكد أن ما يؤهل حقلاً ما لهذا الشرف ليس مدى تشابه منهجيته وإجراءاته مع تلك المتبعة في العلوم الطبيعية وإنما ما هي الاكتشافات التي توصل إليها من خلال استخدام تلك المنهجيات (Lindblom 1982:16).

ثالثاً: انتقد ليندبلوم ظاهرة التحيز الواضحة التي وجدها في معظم الدراسات التي أنجزها علماء السياسة في وصفهم وتفسيرهم وكذلك في اختيارهم لمواضيع الدراسة من خلال وسائل "غير احترافية" بالكامل حسب تعبيره. ولذلك تساءل لماذا ننظر إلى الحكومة على أنها تحاول خدمة الصالح العام بدلا من خدمة المصالح الاستغلالية للنخبة؟ أو إلى لامبالاة المواطنين تجاه العملية السياسية(في الغرب طبعاً) كمصدر للاستقرار السياسي بدلا من أن النظر إليها كفرصة لتحكم النخبة في الجماهير؟ كما أورد ليندبلوم عدة أمثلة أخرى لعلم السياسة تؤكد أنه مهتم بدرجة أكبر بخدمة أولئك الذين يفضلون الإبقاء على الوضع القائم أكثر من أولئك الساعين إلى تغييره (Lindblom 1982:15-17; see also: Lindblom, 1979; إلى تغييره 1990; 1997:243-270).

ومن جانبه نشر عالم سياسي بارز آخر محسوب على التوجه السلوكي هو جبرائيل الموند Almond في عام 1988 مقالا في مجلة PS بعنوان "طاولات متفرقة" Separate Tables عبر فيه عن قلقه من التأثير السلبي لحالة التشتت والتنافر بين المنظورات المتصارعة ضمن علم السياسة على الحقل والتي أرجعها إلى أسباب نظرية وفكرية واجتماعية (Almond,1988:828-842). واستجابة للقلق الذي أثاره مقال الموند أخذ كريستن مونرو Monroe زمام المبادرة من خلال إعدادة حلقة نقاش من ستة علماء سياسة بارزين من مدارس فكرية مختلفة بهدف استكشاف ما إذا كان علم السياسة لا زال يملك جوهرًا محددًا أو حتى يمكن التعرف عليه ونشرت تفاصيل حلقة النقاش تلك في مجلة PS في سنة 1990م (Monroe, 1990:34-43).

وبرغم تباين منظورات المشاركين في الحلقة إلا أن عددا من القواسم المشتركة قد برزت من خلال النقاش. فلم يدع أي منهم إلى مزيد من الاحترافية أو مزيد من التوجه العلمي التجريبي لدراسة السياسة. بل إن أحدهم وهو بنجامين

باربر Barber أكد بوضوح بأن "العلمية قد ماتت في العلوم الاجتماعية" (Monroe, 1990: 40). وبرغم أن معظم أولئك العلماء لم يكن يعارض تطوير منهجي في علم السياسة إلا أنهم، ومن خلال تجاهلهم السؤال الذي مثل شعلة الهداية لعلماء السياسة السابقين مثل تشارلز ماريام، هارولد لازويل ، و ديفيد ترومان، أشاروا إلى أن الزعم بعلم سياسة أكثر علمية وتجريبية قد أصبح عديم الجدوى بشكل كبير.

كما اتفق المشاركون في حلقة النقاش تلك على أنه لم يبق هناك جوهر معرفي مشترك لكل علم السياسة السلوكي، ولذا أكد معظمهم وبشدة أنه ينبغي إعادة الاعتبار "للنظرية السياسية" كعنصر مشترك لعلم السياسة. وفي هذا السياق أكد جون غونل Gunnell أن النظرية السياسية تسهم في توفير وعي ذاتي نقدي للحقل، بينما رأى جوزيف كروبسي Cropsey انه ينبغي على علم السياسة أن يتحرك تجاه منظور أكثر عالمية يستند على المسائل والمعرفة التي يمكن اكتشافها في التراث الغربي الممتد لألفي سنة وخاصة تلك القضايا المحدودة ذات الخاصية المستمرة التي ينبغي أن تشكل مركز اهتمام الحقل. أما كينيث شيبسل Shepsle فقد أكد على حاجة الحقل إلى النظرية على مستوى اللب أو الجوهر مع إضافة منظور السياسة المقارنة إليها (Almond, 1988: 828-842).

وتمثلت أبرز الإشارات وضوحا فيما يتعلق بتشتت الحقل في المرحلة الحالية في ملاحظات إيان شابيرو Shapiro الذي يعتقد بالأهمية المحورية للنظرية السياسية في علم السياسة لكن ذلك لم يمنعه من أن يشير أيضا إلى أن حقل النظرية نفسه بوضعه الحالي قد أصبح منقسما على نفسه وملئاً بالأحقاد بعد أن أصبحت معظم النظريات فيه، وعلى نحو نموذجي، إما تتجاهل أو تجادل بعنف بعضها بعضا، فضلا عن إسهامها في إغراق الحقل بعدد كبير من المصطلحات المعقدة وهو ما انعكس سلبا على الوضع الراهن للنظرية. ويضيف شابيرو أن المفكرين

الأساسين في حقل النظرية لم يكثرثوا بالحرب المهلكة في الحقل وركزوا اهتمامهم على مخاطبة "ديناميات القوة" ولذلك فإن على منطري وعلماء السياسة بشكل عام التركيز على الخلافات السياسية في العالم. وبرغم أن الحلول قد لا تكون في متناول اليد لكن على الأقل "ستكون خلافتنا على بعض الأشياء الحقيقية بدلا من أن تكون على نتاج عملياتنا الفكرية" (Monroe, 1990:38).

وأخيرا أظهرت حلقة النقاش تلك مدى حاجة علماء السياسة إلى التحرك تجاه ارتباط أكبر بالسياسة الحقيقية. وفي هذا السياق، وبينما عبر كل من جنل وباربر عن قلقهما من أن الحقل لم يتواصل مع كل قطاعات المجتمع الأمريكي، كان لشيبسل رأي آخر حيث أكد أن "عددا من الأدوات والتقنيات والنظريات الأكثر علمية قد تمت صياغتها لدراسة وفهم نظام سياسي وحيد وحتى استثنائي تقريبا " أي النظام الأمريكي بالتحديد (Monroe, 1990:42).

باختصار يمكن القول إن اعتماد التوجه السلوكي لعلم السياسة على الطريقة التجريبية فقط لدراسة الظاهرة السياسية قد أدى إلى تجاهل أسئلة معيارية هامة. فإذا كانت الطريقة العلمية التجريبية المستندة على جمع البيانات وتحليلها هي وسيلتنا للوصول إلى المعرفة فإننا سنكون محدودين فيما يتعلق بما يمكننا دراسته، ومن ثم، سيكون ما لا يمكن ملاحظته خارج نطاق البحث. وبرغم أن هذا لم يكن يمثل أي مشكلة بالنسبة لعلماء السياسة الذي يحبذون الطريقة التجريبية، كتوماس داي Dye Thomas مثلاً الذي يعتقد بأن هذا بالفعل هو مصدر قوة علم السياسة (Dye,1971:145) ، إلا أن عددا آخر من علماء السياسة يعتقدون أن أكثر الأشياء أهمية لأكثر الناس هو بالضبط ما يجده العلم صعب القياس. فماذا عن الحياة السعيدة، العدالة، المساواة، الكرامة، الأحزاب السياسية التي تخدم المصلحة العامة، السياسيين المهتمين برفاه كل المواطنين؟ هذه أشياء يصعب قياسها إجرائياً، وتحويلها إلى فرضيات بمتغيرات تابعة مستقلة، واختبارات للارتباطية أو

استخدامها كقاعدة لبناء نظرية علمية. ومع ذلك فإن هذه التساؤلات يمكن أن تكون أكثر أهمية للناس من أي فرضية تم اختبارها. وإذا تجنبنا مثل هذه المسائل – مفضلين أخرى تكون أسهل من حيث القياس والدراسة التجريبية – فإننا عندئذ نكون قد دعمنا الأدوات العلمية لكننا تجاهلنا مناقشة ما يعتبره الناس هاماً بالفعل. وهذه التساؤلات هي بالفعل ما ألهم النقد ما بعد السلوكي للتوجه السلوكي (Dryzek & Leonard, 1988:1250-1252; Feldblum,1996:7-9).

علم السياسة ما بعد السلوكي: نظرية الاختيار العقلاني نموذجاً

منذ ثلاثة عقود من الزمن تقريبا بدأ التوجه ما بعد السلوكي يقدم نفسه بديلاً لكل من التقليدية والسلوكية في علم السياسة. لكن ما الذي أدى إلى بروز هذا التوجه؟ يجيب ديفيد إيستن - الذي أعلن عام 1969م مرة أخرى عن انطلاق ثورة جديدة في علم السياسة أسماها "الثورة ما بعد السلوكية" - بأن التوجه ما بعد السلوكي قد جاء كرد فعل من قبل مجموعة من علماء السياسة ضد التجريبية المفرطة وانعدام المسؤولية التي اتسم بها التوجه الأمبريقي للسلوكية مما جعل علم السياسة يوفر بيانات مدققة علمياً (ملاحظة تجريبياً) لكنها عديمة الفائدة (Easton,1969:1051-1061). وحدد إيستن أبرز سمات هذه الثورة الجديدة في الآتي:

- 1- إعطاء الأولوية للاهتمام بدراسة مشاكل المجتمع القائمة بدلاً من التركيز على أدوات البحث العلمي.
- 2- اتهام النموذج السلوكي بالنزعة المحافظة والنظرة التجريدية المنفصلة عن الواقع.

- 3- التأكيد على استحالة تطبيق الحيادية في العلم ومن ثم فلا يمكن فصل الحقائق عن القيم.
- 4- تشجيع المفكرين على تحمل مسئوليتهم الاجتماعية والدفاع عن القيم الإنسانية بدلا من حالة العزلة التي فرضتها عليهم الاتجاهات السابقة.
- 5- التأكيد على توظيف العلم والمعرفة في تحسين أوضاع المجتمع.
- 6- تشجيع المفكرين على إعادة صياغة المجتمع من خلال تحويل المعرفة التي يمتلكونها إلى برنامج عمل.
- 7- تشجيع المفكرين على المشاركة في تسييس المهنة وتسييس المؤسسات العلمية (Easton, 1969:1052).

ففي الوقت الذي كان فيه التوجه السلوكي قد بدأ يفقد بريقه وتوجهه خلال السبعينات من القرن الماضي نتيجة للإخفاقات التي مر بها ولكثرة وقسوة الانتقادات التي وجهت إليه كان لا يزال هناك أقلية صغيرة من علماء السياسة السلوكيين السابقين، الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الاقتصاد مصممة على جعل دراسة السياسة تقترب كثيرا من العلوم البحتة. وعرفت هذه الأقلية ذات الخلفية الاقتصادية التي خرجت من عباءة التوجه السلوكي السابق بتوجه الاختيار العقلاني في دراسة السياسة. ويؤكد أنصار هذه النظرية الجديدة الذين كانوا أقل اهتماماً بالثقافة أو التنمية بأنه يمكن توقع السلوك السياسي بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات أطراف العلاقة المعنية ، الذين سوف يختارون بعقلانية تعظيم مصالحهم (Roskin and others, 2000: 34-35).

و تستند نظرية "الاختيار العقلاني" (أو الاختيار العام) على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: محاولة تمثيل العمليات السياسية بالاعتماد بشكل أساسي على المعادلات الرياضية، فضلا عن المنهجية الفردية التي تزعم أن كل الظواهر الاجتماعية مشتقة من خصائص وسلوك الأفراد.

أما الركيزة الثانية: فتتمثل في الافتراض بأن الفاعلين السياسيين (الناخبون، والمشرعون، والأحزاب السياسية) يتصرفون بعقلانية منطلقة من المصلحة الذاتية.

ومع أن هذا التوجه لا يفترض أن كل الفاعلين السياسيين يتصرفون بعقلانية كاملة في كل وقت إلا أنه يفترض أن سلوكهم هادف ومحسوب. وأنه يمكن صياغة تفضيلاتهم تجاه نتائج معينة وحساباتهم للتكلفة والعائد المتوقع فضلا عن النجاح المحتمل للاستراتيجيات المختلفة لإنجاز تلك النتائج على شكل مؤشرات كمية أو معادلات رياضية (Danziger, 2001:73; Almond, 1990:123).

ولذلك، تحاول نظرية "الاختيار العقلاني" التوصل إلى تفسيرات عالمية للسلوك السياسي- كالتصويت في الانتخابات- من خلال القاعدة التي تقول: إن الناخبين كما السياسيين، والدبلوماسيين، وقادة الجيش، يهمهم في المقام الأول تعظيم مصالحهم وتقليص خسائرهم في الأجل القصير، وبالتالي، فإن صناع القرار يفاضلون بين الخيارات ليس بدافع الضعف وإنما من خلال حسابات الربح والخسارة. فعندما يتخذ عضو برلمان منتخب مثلاً موقفاً في قضية ما فإنه سوف يحسب بدقة ما هي أفضل الفوائد المتوقعة من خلال المفاضلة بين الخيارات المتاحة (فإذا كانت الجماعة الاقتصادية ستدفع كثيراً من المال إلا أن الناخبين هم القادرون على إعادة انتخاب العضو) فإن الموقف المتخذ سيعمل على إرضاء الجماعات الاقتصادية جزئياً دون إثارة جمهور الناخبين. وتعتمد القوة التفسيرية لهذه النظرية على افتراض عقلانية المصلحة الذاتية قصيرة الأمد.

ويبدو أن بروز هذه النظرية قد أحدث، كما يقول الموند، ما يشبه "ثورة علمية" في علم السياسة، وفقا لمصطلح توماس كون، من خلال استخدامها المفاجئ لنموذج جديد (ذو توجهات اقتصادية) لا يمثل امتداد تراكمي مع الأعمال العلمية السابقة في الحقل (ذات التوجهات الاجتماعية)، وبتحولها الحاسم والسريع نحو إيجاد حل للمعضلة القائمة من خلال "علم اختيار عقلاني عادي normal جديد، مما يجعلها تبدو وكأنها توظيف مقصود لاستراتيجية توماس كون لو لم يكن بعضا من كتابات منظريها قد صدرت قبل نموذج كون (Almond,1990:123).

وقد ارتبطت البدايات الأولى لهذا التوجه بكتابات وليام ريكير William Riker الذي يعتبر بمثابة الأب المؤسس له والذي كان متأثرا بالتوجهات الكمية في علم الاقتصاد مما دفعه إلى استعارة الافتراض الرئيس حول طبيعة السلوك السياسي- أي أن الفاعلين السياسيين يتصرفون بعقلانية وهو ما يعني أن يكون لدى الفاعل السياسي مجموعة من الأولويات المحددة والمرتبة والتي يكون على رأسها عادة بعض أشكال الكسب الشخصي وليس الصالح العام. كما أن العقلانية بنظره تعني التصرف بطريقة يؤمن الفرد بأنها ستخدم تلك الأولويات. ولذلك يؤمن ريكير أنه بافتراض العقلانية يستطيع علماء السياسة توقع السلوك السياسي وتفسيره على مستوى المجموع بنفس الطريقة التي تتيح فيها فرضية عقلانية تعظيم المنفعة لعلماء الاقتصاد توقع وتفسير سلوك السوق (Cohn,1999:25-31).

وقد لفتت أفكار ريكير تلك انتباه جامعة روشيستر (Rochester) الأمريكية مما دفعها إلى الاستعانة به في إعادة بناء وتطوير قسم السياسة فيها. ومن خلال عمله بالجامعة أشرف ريكير على تكوين الكوادر الأساسية لتوجه الاختيار العقلاني خلال السبعينات وحوّل القسم إلى واحد من أكثر أقسام السياسة شهرة في الولايات المتحدة. واستغل ريكير تضاؤل أهمية التوجه السلوكي آنذاك وحالة الفراغ التي نشأت في الحقل ليبدأ الترويج لتوجهه الجديد (Cohn,1999:27).

ومنذ التسعينات بدأ واضحا أن صعود نظرية الاختيار العقلاني أصبح أمرا مسلما به، فقد استطاعت الأقلية التي التفت حول ريكر أن تحافظ على جبهة موحدة متماسكة في ظل حالة التشتت التي كان يعيشها الحقل بعد إخفاق الثورة السلوكية مما مكنها من تغيير وجه الحقل في فترة قصيرة من خلال هيمنة أنصارها على فرص النشر في المجالات الأكاديمية الرئيسية في الحقل، وخاصة المجلة الأمريكية للعلوم السياسية المعروفة اختصارا APSR، ونجاحهم في فرض مزيد من متطلبات المناهج الإحصائية على طلاب الدراسات العليا وفي سيطرتهم المتزايدة على فرص الترقية والتعيين في الجامعات العريقة. مما مكنها من فرض هيمنة لمنهجها العلمي (النماذج الرياضية) على علم السياسة بل إن تأثيرها امتد ليشمل حقول معرفية أخرى وخاصة علم الاجتماع. وقد وصل الأمر إلى حد زعم أنصار الاختيار العقلاني أن بحثهم عن نظريات عالمية ومتماسكة منطقيا يجعلهم الممارسين الحقيقيين الوحيدين في علم السياسة، كما نسبوا لأنفسهم الفضل في إعادة التكامل بين علمي الاقتصاد والسياسة برغم أن منتقديهم يرون أن ذلك قد حدث على حساب استبعاد الاهتمامات الأخرى (Green & Shapiro, 1994). أي أن المشكلة مع توجه الاختيار العقلاني، كما يرى كثير من علماء السياسة، ليست في تواجده في الحقل بجانب غيره من المنهجيات الأخرى وإنما في كونه بدأ يفرض هيمنته على علم السياسة ويحاول إفراغه من التوجهات المناقسة.

ولذلك فإن معظم الانتقادات التي وجهت إلى التوجه السلوكي السابق تنطبق أيضا على علم السياسة في حقبة الاختيار العقلاني. فبرغم الاختلافات بين كلا التوجهين إلا أن كليهما يركز على سؤال "كيف ندرس؟" ويعطي نفس الإجابة العامة لسؤال "ماذا ندرس؟" التي كانت قليلة وقليلة جدا. وفي حالة السلوكية كان ذلك يعني تجاهل عوامل التاريخ والاقتصاد والاجتماع وتجسيدها في المؤسسات السياسية

والتركيز بدلا من ذلك على السلوك والمواقف السياسية في جوانبها الكمية (Bertell, 2000:555).

أما الاختيار العقلاني فيحمل معه تحجيما تدريجيا لعلم السياسة من خلال استبعاد ما يقوم الناس بفعله عمليا من الناحية السياسية والتركيز بدلا من ذلك على قراراتهم لعمل ذلك، وعلى الحسابات المتعلقة (أو المفترض تعلقها أو حتى المتخيل تعلقها) بصناعة الخيارات والبدائل. وإذا كانت السلوكية قد حاولت تكرار الإجراءات المستخدمة في العلوم الطبيعية فإن الاختيار العقلاني قد حاول تكرار نسخة المنهج العلمي (النماذج الرياضية) المستخدم في الاقتصاد (Bertell, 2000:555). والواضح جدا هنا أن الإصرار على المنهجية العلمية في كلتا الحالتين كان الهدف منه إخفاء النتائج الضئيلة للنظرية مما حدا بكل من جرين و شابيرو (Green & Shapiro, 1994) إلى إطلاق هجمة فكرية مضادة لنظرية الاختيار العقلاني مع صدور كتابهما المعنون "أمراض نظرية الاختيار العقلاني: نقد للتطبيقات في علم السياسة" Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science الذي قدما فيه دحضا قويا لأسس هذا التوجه من خلال الكشف عن سلسلة من الأخطاء المستمرة التي تعود إلى غموض الافتراضات والتبسيط المبالغ فيه بهدف جعل السلوك السياسي منسجما مع المعادلات الرياضية. ولذلك أكدا أنه لو حاول منظرو الاختيار العقلاني إجراء اختبار تجريبي، ولو كان بسيطا لنظرياتهم الأنيقة، لوجدوا أن تلك النظريات لا تمت بصلة إلى عالم السياسة الحقيقي (Green & Shapiro, 1994).

الاتجاهات المستقبلية في علم السياسة

أن المتابع للتطورات الماضية في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم السياسة بوجه خاص يمكن أن يصاب بالإحباط لحالة الانقسام والشقاق والتشتت

التي تعاني منه تلك العلوم، حتى وصل الأمر بالعلماء الاجتماعيين الذين عجزوا عن الاتفاق على أسس مشتركة إلى الانخراط في شجار عقيم حول التعريفات والمبادئ الأولية. ولذلك فإن العمل الذي استطاعوا القيام به يعتبر محبطاً لأنه بدون قاعدة مشتركة للتقويم فإن ما تم تقبله والترحيب به في بعض الأقسام الأكاديمية تم تجاهله في أقسام أخرى. وعندما تعطى مصطلحات مهمة معاني مختلفة جداً فإن البرهان أو الدليل يتباين جذرياً من مدرسة لأخرى، كما تختلف المنهجية بشكل كبير إلى حد أن إحدى المدارس تكون غير قادرة غالباً على فهم ما تتحدث عنه مدرسة أخرى وربما والأكثر أهمية هنا أن الهدف المثالي للمعرفة العلمية أي ماذا يعنيه أن تكون عارفاً أو حكيماً أو متفوقاً فكرياً يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون شيئاً بديهياً. وبالفعل فإن الانتقال من مجلة إلى أخرى في تخصص العلوم الاجتماعية يتطلب في غالب الأحيان تغييراً حاداً في التوجهات الاحترافية إلى الحد الذي يدفعنا للتعجب والتساؤل عما إذا كانت تلك المجالات تتبع نفس الحقل.

ونتيجة لتلك الظروف التي يمر بها الحقل فقد تعرض علم السياسة في الولايات المتحدة لعملية نقد ذاتي في الآونة الأخيرة تمثلت أساساً فيما يمكن تسميته "بحركة إصلاح" (See: Eakin,2000; Miller,2001) هدفت إلى تحدي هيمنة المناهج الكمية في علم السياسة وحققت بعض النجاحات بفضل الدعم الذي تلقته من بعض الأسماء البارزة في الحقل من أمثال ثيدا سكيثبول Skocpol، و جيمس سكوت Scott، و لي سيجلمان Sigelman . (لمزيد من التفصيل انظر Ruget, 2002:469-478). وقد حذر أنصار التوجه الجديد من أن التطرف في توظيف المنهجية التجريبية إلى حد استبعاد دور القيم والدين والأخلاقيات، وتشجيع حصر أسئلة البحث في القضايا التي يمكن ملاحظتها، والتحقق من وجودها الحسي فقط يمكن أن يضعف علم السياسة ويقوض مكانته. بل إنهم اتهموا السلوكيين وأنصار نظرية الاختيار العقلاني بإغفال القضايا الأساسية الجوهرية لعلم السياسة وبعدم

الحيادية لأنهم يثمنون ويفضلون الملاحظ أو المحسوس وينتقصون من قيمة ما لا يمكن ملاحظته مما يمكن حدسه كالفنائل والأخلاقيات، وهذا بحد ذاته يتضمن تحيزا قيميا (Hurwitz, 1979).

وعزا كثير من المتأثرين بحركة البيروستريكا هذه ابتعاد علم السياسة عن القضايا السياسية الجوهرية والعالم الحقيقي إلى تعلق الباحثين بالأدوات البحثية الكمية. وفي هذا السياق أشار ديفيد برونوري (Brunori, 2001) ضمنا إلى أنه لم يستطع إكمال مرحلة الدكتوراة لأن "علم السياسة، وفرع السياسة الأمريكية على الأقل، كانت كلها عن الأرقام" (Brunori, 2001:599). وأضاف بأن "علم السياسة أصبح لا شيء أكثر من تحليل إحصائي لكتل متراكمة من المعلومات" (Brunori, 2001:599). ووصل الأمر بهؤلاء إلى حد إتهام المجلة الرئيسة لعلم السياسة في الولايات المتحدة APSR بالانحياز إلى جانب من سموهم "التقنيين" وخاصة نظريات "الاختيار العقلاني" و "التحليل الإحصائي"، و"أصحاب النماذج الرياضية"، و أولئك الذين يركزون حصرا على البحث الكمي وضد "العلم الناعم" الذي يضم كل من لا ينتمي للفئات السابقة وهذا ما دفعهم إلى الدعوة إلى إنشاء مجلة مستقلة لهم فضلا عن مطالبتهم بفصل مجلة APSR عن عضوية المنظمة الأمريكية لعلم السياسة APSA (Kasza, 2000:737-738).

وترفض حركة البيروستريكا محاولات أنصار "العلم البحث" فرض هيمنتهم على علم السياسة لعدة أسباب منها أن هذه الهيمنة تهدد الحرية الأكاديمية وتضر بالجيل الشاب من العلماء بعد أن أفتق العديد منهم بضرورة التضحية بأمانتهم الفكرية للقبول بهم في الحقل. فضلا عن أن "العلم البحث" أصبح، وبشكل متزايد، غير مهتم بالمشاكل المعيارية والعملية للسياسة الفعلية وأن المسائل الأخلاقية لا تحظى باهتمام كاف من قبل أنصار هذا التوجه الذين دفعوا بالفلسفة السياسية الكلاسيكية إلى هامش الحقل (Kasza, 2001b:597-599).

ولذلك قدم أنصار هذه الحركة سبعة مقترحات من أجل علم سياسة جديد وهي:

- 1- إعادة الفلسفة السياسية إلى موقع محوري في الدراسات السياسية.
- 2- إضافة المناهج البحثية النوعية النظرية إلى برامج الدراسات العليا.
- 3- إعادة تنظيم البحث للتركيز على دراسة المشاكل الحقيقية.
- 4- إعادة الاهتمام بدراسات السياسة العامة.
- 5- تجديد المنظمات والمجلات الاحترافية للتأكيد على الحقائق السياسية فيما يتعلق بالمناهج والاقترابات. فضلا عن وجوب ضمان المشاركة الكاملة للنساء والأقليات العرقية والعلماء الأجانب وأساتذة كليات الآداب لتحقيق عالمية الحقل.
- 6- تجديد الالتزام بدراسة السياسة في أجزاء مختلفة من العالم وعدم الاقتصار على السياسة الأمريكية.
- 7- تشجيع الأبحاث التداخلية مع الحقول المعرفية الأخرى (Kasza, 2001b: 598-599).

من هنا، يمكن القول بأن التحدي الجديد لعلم السياسة يكمن في حقيقة أن "عالم نظرية المعرفة" في علم السياسة قد تغير، وكذلك الحال مع العالم الحديث الذي تدرسه (Gibbins & Reiner 1995). ويشار هنا إلى أن معظم علماء السياسة اليوم يقفون على حافة التخلي عن التجريبية والعالمية والحيادية الأكاديمية في النظرية المعرفية ويجدون أنفسهم يدرسون عالما تشهد فيه الممارسات والمؤسسات ونظم المعتقدات المرتبطة بالديموقراطيات الليبرالية الحديثة تغيرا ثوريا ومنتظما (see: Toulmin, 1990; Murphy, 1995).

ولذلك يبدو أن عددا من الاتجاهات الجديدة بدأت تبرز في علم السياسة نتيجة لتلك التغيرات وكلها تشير إلى أنه من الملائم وصف ما يجري على أنه إعادة بناء، أو على الأقل، إعادة توجيه وأن النقطة المحورية في هذه الحالة تتمثل في التخلي عن فكرة أن علم السياسة يمثل دراسة موحدة ذات إجماع منهجي. ويبدو اليوم أن معظم أقسام علم السياسة تعتبر متداخلة الحقول ومتداخلة النماذج المعرفية ويبدو أنها ستستمر كذلك، وهذا ما يدفع علماء السياسة اليوم إلى التمكن من مصطلحات وآليات عدد من، أن لم يكن كل، الحقول المعرفية الأخرى ذات العلاقة ومنها الفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، والجغرافيا، وغيرها. كذلك بينما يمثل "التحليل النقدي" أساس علم السياسة بكامله فإن "فن التفكير" يمثل اتجاه أكثر حداثة وتأثيرا. ويهدف هذا الفن إلى تحدي وتجاهل الثنائيات التي بني عليها علم السياسة مثل أخلاقي/سياسي، عام/خاص، تقليدي/حديث، متقدم/متخلف ثم محاولة اكتشاف النقاط المتنوعة فيما بين تلك الثنائيات. كما أن اتجاه التفكير يحاول تحدي كل مفردات علم السياسة للكشف عن القيم الضمنية، والقوة التي تتضمنها المعرفة، والتأثيرات الإقصائية للخطابات المختلفة (Gibbins, 1999).

ومن ثم، فإننا نتوقع بأن تتطور دراسة القيم السياسية والثقافية لئلا الفراغ الذي نتج عن تراجع الدور الإيديولوجي. كذلك فإن المناهج التي اعتقد في السابق بأنها منعزلة عن بعضها البعض مثل التجريبية، والنظرية، والمقارنة، والنفسية يمكن أن تتدمج معا لتوفير أفضل منهج لدراسة المشاكل السياسية.

بايجاز، يبدو أننا على مشارف مرحلة تحول جديدة في علم السياسة يراد فيها للحقل أن يكون وثيق الصلة بالظاهرة السياسية وموثوقا تجريبيا على أن يكون للمعلومات التي يتم التوصل إليها مضامين أخلاقية، وذلك لأن الظاهرة السياسية، في نظر مناصري التوجه الجديد لعلم السياسة، ترتبط في الغالب بقضايا تمثل مسألة حياة أو موت من قبيل: الحروب، والنمو السكاني، والتدهور والتلوث البيئي،

والصراعات العرقية والعنصرية، والأمراض الفتاكة. وأن على علماء السياسة مسئولية الاعتراف بأن ما يختارون دراسته من خلال المنهجيات التجريبية في علم السياسة وما يكتشفونه من خلال هذه المنهجيات يؤثر على حياة ملايين أن لم يكن بلايين البشر.

كذلك يبدو أن هذه الحركة الجديدة تقوم على "توليفة" من التوجهين التقليدي والسلوكي حيث أصبح أتباعها أكثر ميلا للقبول بأن الحقائق والقيم مرتبطة مع بعضها. إضافة إلى قبولهم باستخدام كلاً من البيانات النوعية للتوجه التقليدي والبيانات الكمية للتوجه السلوكي، وقبولهم أيضاً النظر في التاريخ والمؤسسات جنباً إلى جنب مع الرأي العام ونظرية الاختيار العقلاني. كذلك لم يعد لديهم خوف من الأرقام ويستخدمون العلاقات الارتباطية، والرسوم البيانية، والنسب للتعبير عن آرائهم. وإذا ما نظرنا إلى حقل العلوم السياسية في الولايات المتحدة اليوم فلا شك أننا سنجد وجهات النظر التقليدية، والسلوكية وما بعد السلوكية بين أساتذة الحقل أو حتى لدى نفس الأستاذ.

خاتمة

لم يقتصر الصراع بين مختلف الفرقاء في علم السياسة اليوم على الموضوع التقني الضيق نسبياً المتعلق بكيفية إجراء البحث بل إنه من الثابت أن الأسئلة العملية والإجرائية لم تكن بعيدة إطلاقاً عن المواضيع الفلسفية. ولذا فإن الشجار حول الاتجاه السلوكي تجاوز الولاءات الاجتماعية في علم السياسة وتركز على مسائل الابدستمولوجيا ومدى موثوقية المعرفة، كما أسهم في الكشف عن طبيعة و قدرات وحدود العلم.

ومن ثم وبغض النظر عن الموقف من التحدي الذي قدمه توماس كون إلا أنه ترك أثراً واضحاً لا خلاف عليه على التفكير الأكاديمي المعاصر حيث دفعنا كون لإعطاء انتباه جاد للعلم كشكل اجتماعي ومشترك للسلوك وكحقل يؤكد الانسجام والامتثال وكنشاط يخضع لهيمنة النموذج المعرفي. فالعلم، بمعنى آخر، هو مشروع يتأثر بعدة اعتبارات هامة تنظيمية، ونفسية وسلطوية وهي اعتبارات تقع خارج نطاق المنطق، المنهجية، والتحليل.

إن مجتمع العلم، كما يريدنا توماس كون أن نعتقد، يمثل مجتمعاً "سياسياً" يقوم، بالتنظيم، التطبيق، التنشئة، التحكم، التوزيع، وتنفيذ العقوبة وكل ذلك من خلال سلطة النموذج المعرفي المهيمن. ولذا فليس غريباً، في حقبة ما بعد كون أن عدداً ممن واجه الثورة السلوكية، كان أكثر ميلاً لتوقع تسييساً للعلم بدلاً من إضفاء العلمية على السياسة.

وبرغم الخلاف المستمر حول ما يعنيه توماس كون في الأساس بمصطلح "النموذج المعرفي" وهل كان ذلك يشير إلى شكل عام للنظرية والممارسة العلمية أو إلى "نماذج معرفية"، إلا أنه كان منظرًا واقعيًا. فالنماذج المعرفية بنظره ليست فقط "مقومات أساسية" لممارسة العلم ولكن للتأثير في الطبيعة أيضاً، لأنه عندما تتغير النماذج المعرفية فإن العالم نفسه يتغير معها. ولذلك فإن النظريات الجديدة في أي مجال تستلزم توراخي جديدة لكل من موضوع الاهتمام والحقل لأن "كل ثورة علمية

كما يقول توماس كون تعدّل المنظور التاريخي للجماعة" (كون، ص.ص 196-201)

والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كان هناك تحولات للنماذج المعرفية في علم السياسة خلال الخمسين سنة الماضية يمكن منطقيًا مقارنتها بما رآه توماس كون متجسداً في تاريخ العلوم الطبيعية، أي ثورات نظرية حقيقية تشكل نماذج معرفية جديدة ومجالات حقائق غير قياسية، فضلاً عن، رؤية معيارية جديدة لموضوع الدراسة؟ يبدو الآن أكثر من إي وقت مضى أن أنصار التوجه السلوكي، في نزعتهم لتوظيف نموذج توماس كون لتفسير تاريخ تطور الحقل ووصف الممارسة البحثية فيه، لم يكونوا قد استوعبوا جيداً أن منظور كون للابستمولوجيا ومنطق العلم كان يميل إلى تهديد الدعامات الأساسية للتوجه السلوكي. أن ما يطلق عليه في العادة نظريات في علم السياسة (التحليل النسقي، الاختيار العقلاني، نظرية صنع القرار، المؤسساتية، الواقعية الخ..) لا يمكن اعتبارها بناءات من النوع الذي افترضه توماس كون. فتلك الخطط المفاهيمية لعلم السياسة كما يؤكد جون جنل (2004) هي أقرب لأن تكون إطارات تحليلية، أو مداخل، ولا تمثل تأكيدات أساسية للواقع يمكن في النهاية أن يحكم عليها بالخطأ بنفس الطريقة التي استبعدت بها، مثلاً، نظرية "اللاهوب" في الكيمياء.

والواقع أن المتابع لتطور علم السياسة خلال الخمسين سنة الماضية يدرك أن الثورة السلوكية في علم السياسة برغم تأكيدات منظريها كانت أبعد ما تكون عن الثورة، بمنظور توماس كون، لأن النموذج السلوكي، بدلاً من أن يمثل ثورة وقطية معرفية مع الماضي، كان من منظورات مختلفة يمثل حركة محافظة للدفاع عن النظرية السائدة للسياسة الديمقراطية والرؤية التاريخية والفلسفية المرتبطة بها التي كانت قد أصبحت منغمسة بعمق في خطاب وتصورات الحقل. وأنه كان في الواقع يمثل حركة إصلاحية نتج عنها مبادئ معيارية ومنهجية تجريبية فرضت

هيمنة على علم السياسة الأمريكي لجيل من الزمن لكنها جوبهت بعد ذلك بتحد من قبل جيل جديد من العلماء – الذين تبنوا فرع النظرية السياسية وتكيفوا معه- تمثل في التشكيك في كل من النزعة العلمية وحقائق ومعايير التعددية الديمقراطية (Gunnell 1993).

ومن ثم يمكن القول أن ما سمي بالثورة السلوكية لم تأت بجديد فيما يتعلق بالتصورات والأهداف الأساسية للعلم وكانت في الواقع مثالا "للعلم العادي" بدلا من أن تكون جبهة رفض لنظرية سابقة للواقع السياسي والمعياري الديمقراطي. لقد حدثت الثورة "الحقيقية" في علم السياسة قبل ذلك بزمن طويل ولم يكن باستطاعتنا التفكير بفعالية عن الواقع السياسي والديمقراطية خارج المعايير النظرية لتلك الثورة، وأنه لا الثورة السلوكية و لا الثورة ما بعد السلوكية كانتا ثورتين بمعايير توماس كون (Gunnell 2004:49-50).

ومع ذلك فإن التحولات المعاصرة العظيمة في الفكر والممارسة تعتبر ذات أهمية بالغة في مجال دراسة السياسة لأنها تعد بتوفير كلاً من الإلهام للنماذج المعرفية في المستقبل القريب والمعايير التي من خلالها سنحكم على تلك التحولات. ألا يمكن أننا نواجه تحولا جديدا في النموذج المعرفي (بمنظور توماس كون) أو انفجاراً جديداً للنشاط الإبداعي يمكن أن ينتج عنه إعادة توجيه وإعادة تفكير رئيسة في المصطلحات والنماذج والمفاهيم، والمناهج التي من خلالها ندرس عالم السياسة؟

قائمة المراجع

عارف، نصر محمد ، *إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج*، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002).

غيث، محمد عاطف ، "قاموس علم الاجتماع" (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993).

كون، توماس، *بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال (سلسلة عالم المعرفة، عدد 168، الكويت، 1992).*

Almond, Gabriel, "Separate Tables: Schools and Sects in Political Science," *PS: Political Science and Politics*, 21:828-842, 1988.

—, *A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science* (Newbury Park, Calif.: Sage, 1990).

Almond, Gabriel and Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, (Princeton: Princeton University Press 1963).

Bachrach, P. and M. Baratz, "Two Faces of Power" *APSR*, 56, (1962) pp. 947-52.

Bay, Christian, "Politics and Pseudo politics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature, *APSR*, 59, 1 (March 1965) 39-75.

Bender, T. and C. E. Schorske (eds), "Political Science in the 1940s and 1950s" in *American Academic Culture in Transformation: 50 Years, 4 Academic Disciplines*, (Princeton: Princeton University Press, 1997), pp. 243– 270.

Bertell Ollman, *What Is Political Science? What Should It Be?* *New Political Science*, Volume 22, (Number 4, 2000) pp.554-562.

Brunori, David, "Opening More Doors." *PS: Political Science & Politics* 34, 2001: pp. 599– 600.

Ceaser, James, *Liberal Democracy and Political Science*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1990, pp. 71-113.

Chilcote, R., *Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm*. (Boulder, Colorado: Westview Press. 1981).

Cohn, Jonathan, *Irrational Exuberance: When did Political Science Forget About Politics?* *The New Republic*, Vol. 221, Issue 17, 1999: pp. 25-31.

- Dahl, Robert, "Political Theory: Truth and Consequences," *World Politics*, 12 (1960).
- , "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest," *APSR*, 55 (1961), pp:763-772.
- , "The Behavioral Approach in Political Science." In J. Gould and V. Thursby (eds.), *Contemporary Political Thought: Issues in Scope Value and Direction*. (New York: Holt, Rinehart and Winston) 1969.
- Danziger, James. *Understanding the Political World*. (Addison Wesley Longman, Inc. 2001)
- Diamond, Larry. ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. (Boulder and London: Lynne Rienner, 1994)
- Dryzek, J. & Leonard S. "History and Discipline in Political Science," *APSR* 82 (December 1988) PP: 1250-1252
- Dye, Thomas, "Politics, Economics and the Public: Looking Back," in *Political Scientists at Work*, edited by Oliver Walter (Belmont, CA: Duxbury Press, 1971).
- Eakin, Emily, "Political Scientists are in a Revolution," *The New York Times* (November 4, 2000).
- Easton, David, "The Current Meaning of Behavioralism," in James C. Charlesworth, ed. *Contemporary Political Analysis* (New York, The Free Press, 1967).
- , "The New Revolution in Political Science," *APSR*, 63, (December 1969): pp1051-1061.
- , "Political Science in the United States: Past and Present," *IPSR*, 6, no.1 (January 1985).
- Feldblum, M. "The Study of Politics: What Does Replicability Have to do With It? *PS: PS: Political Science & Politics* 29 (March 1996) pp: 7-9.
- Gibbins J. & Reiner B., "Postmodernism" in J. Van Deth & E. Scarbrough, eds. *The Impact of Values*, Oxford University Press., 1995.
- Gibbins John, The Future of the Profession of Political Science, in Gibbins John & Ro Reimer, *The Politics of Postmodernity*, Sage , 1999.

- Green, Donald P. and Ian Shapiro, *Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science.*, (New Haven and London: Yale University Press 1994).
- Gunnell, John, *The Descent of Political Theory: The Genealogy of an American Vocation.* Chicago: University of Chicago Press.
- , *The Real Revolution in Political Science*, *Political Science and Politics*, 37 (2004) pp. 47-50
- Horwich Paul, ed. *World Changes and the Nature of Science: Thomas Kuhn and the Nature of Science.* Cambridge, MA: MIT Press, 1993
- Hurwitz, Leon, *Introduction to Politics: Traditionalism to Postbehavioralism: Theory and Practice* (Chicago, IL: Nelson-Hall, 1979).
- Isaak, Alan, *Scope and Methods of Political Science*, (The Dorsey Press: Homewood, IL, 1969).
- Kasza, Gregory J., “Technicism’ Supplanting Disciplinarity among Political Scientists.” *PS: Political Science & Politics*, 33, 2000a: pp. 737– 38.
- , “Rethink APSR Review Policy.” *PS: Political Science & Politics* 33, 2000b: pp. 739– 41.
- , “Response to APSR.” *PS: Political Science & Politics* 34, 2001a: pp. 203.
- , “Perestroika: For an Ecumenical Science of Politics.” *PS: Political Science & Politics* 34, 2001b: pp. 597– 99.
- Kuhn, Thomas, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2d ed., University of Chicago Press, Chicago, 1963.
- , *The Road Since Structure.* Chicago: University of Chicago Press., 2000.
- Lindblom, C., & D. K. Cohen, *Usable Knowledge: Social Science and Social Problem Solving*, (New Haven: Yale University Press, 1979).
- , “Another State of Mind: Presidential Address APSA, 1981”, *APSR*, Vol.76 (March, 1982) pp.9-21.
- , *Inquiry and Change* (New Haven: Yale University Press, 1990).
- Merriam, C., *New Aspects of Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1924).

- Merton, Robert. *The Sociology of Science*. Chicago: University of Chicago Press. 1973.
- Miller, D. W., "Storming the Palace in Political Science, Scholars Join Revolt Against the Domination of Mathematical Approaches to the Discipline," *The Chronicle of Higher Education* 21 (September 21, 2001).
- Monroe, Kristen, "The Nature of Contemporary Political Science: A Roundtable Discussion," *PS: Political Science and Politics*, 23, 1990: pp.34-43.
- Murphy, N., "Postmodern Non Relativism, *The Philosophical Forum* XXVII, 1, 1995: pp. 37-53.
- Parenti, Michael, *Dirty Truths* (San Francisco: City Highs Books, 1996).
- Ricci, David, *The Tragedy of Political Science: Politics, Scholarship and Democracy* (New Haven, Yale University Press, 1984)
- Roskin, Michael, Robert Cord, James Medeiros & Walter Jones. *Political Science: An Introduction*, (New Jersey, Prentice-Hall, 2001).
- Ruget, Vanessa "Scientific Capital in American Political Science: Who Possesses What, When and How?", *New Political Science*, Volume 24, Number 3, 2002: pp. 469-478.
- Seidelman, Raymond, & Edward J. Harpham, *Disenchanted Realists*, State University of New York Press, Albany, N.Y. 1985
- Sibley, Elbridge, *Social Sciences Research Council: The First Fifty Years*, (New York: Social Sciences Research Council, 1974)
- Strauss, Leo, "An Epilogue," in Herbert J. Storing, ed., *Essays on the Scientific Study of Politics*, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1962, pp.305-327.
- Toulmin, S., *Cosmopolis*, The Free Press, 1990.
- Wilson, Jeremy, *Analyzing Politics* (Scarborough, Ont.: Prentice-Hall Canada, 1988).
- Zanden, James, *The Social Experience: An Introduction to Sociology* (Random House, New York, 1988).